منبر رأس الخيمة القانوني

دائرة النيابة العامة
Public Prosecution Department

مجلة قضائية تصدر عن دائرة النيابة العامة - رأس الخيمة

العدد الخامس 2018

دائرة النيابة العامة تحقق ثلاثة جوائز رئيسية في حفل جائزة الشيخ صقر للتميز الحكومي

حصول دائرة النيابة العامة على أربع نجوم في نظام النجوم العالمي لتصنيف الخدمات

- توقيع اتفاقية بين دائرة النيابة العامة برأس الخيمة والنيابة العامة بدبي
- جريمة التربح في ثوبها الجديد
- مجلس شباب النيابة العامة في رأس الخيمة

Rapp Magazine Aug 18.indd 1 9/24/18 10:29 AM

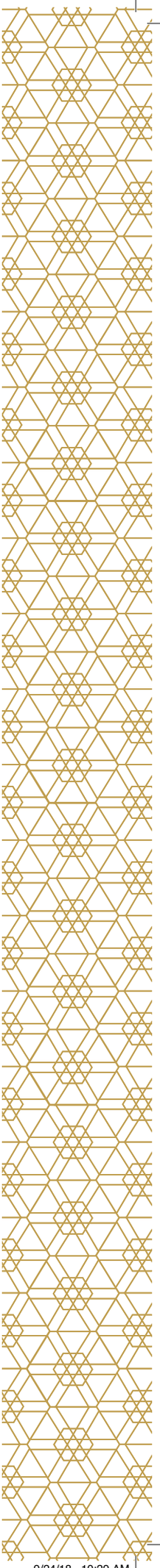

Rapp Magazine Aug 18.indd 2 9/24/18 10:29 AM

صاحب السمو الشيخ

سعود بن صقر بن محمد القاسمي

عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم رأس الخيمة

H.H. Sheikh Saud Bin Saqr Bin Mohammed Al Qasimi, Supreme Council Member and Ruler of Ras Al Khaimah

Rapp Magazine Aug 18.indd 3 9/24/18 10:29 AM

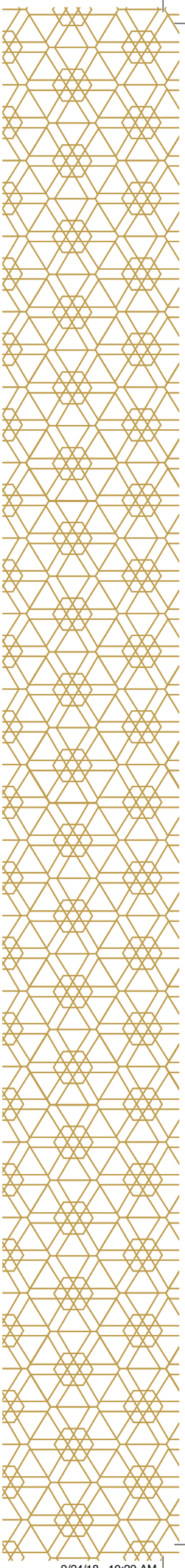

Rapp Magazine Aug 18.indd 4 9/24/18 10:29 AM

سمو الشيخ

محمد بن سعود بن صقر القاسمي

ولي عهد رأس الخيمة

H.H. Sheikh Mohammed Bin Saud Bin Saqr Al Qasimi, Crown Prince of Ras Al Khaimah

Rapp Magazine Aug 18.indd 5 9/24/18 10:29 AM

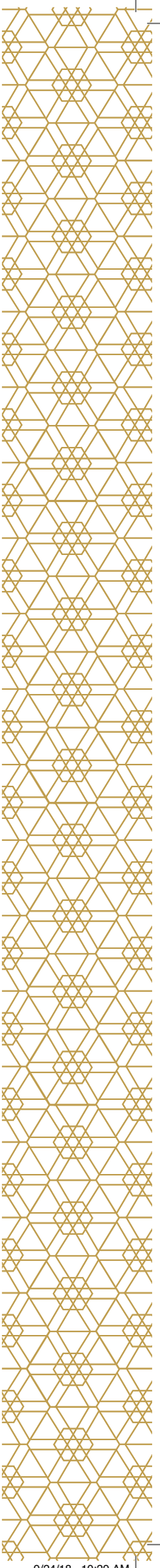

Rapp Magazine Aug 18.indd 6 9/24/18 10:29 AM

المستشار : حسن سعيد محيمد الحبسي

النائب العام لإمارة رأس الخيمة

كلمة سعادة النائب العام

من أسس نجاح المؤسسات في هذا العصر، العمل بروح الفريق، وتضافر الجهود لتحقيق الرؤية التي ترنو المؤسسة إلى تحقيقها، وصرف جميع طاقات العاملين فيها لإنجاز الأهداف الاستراتيجية، فالعمل الفردي القائم على الاجتهاد الشخصي يبقى ضعيف الأثر محدود التأثير، محفوف بالانتعاش الفردي، على خلاف النجاح الجماعي الذي يسعد به الكل لأنه نتاج جهود الجميع، يكمل فيه كل فرد مجهود الآخر.

أفخر اليوم بما حققته دائرة النيابة العامة من نجاحات في العام الحالي، تمثل في حصول دائرة النيابة العامة على العديد من الجوائز في برنامج الشيخ صقر للتميز الحكومي ، والذي جاء نتيجة دعم وثقة سمو الشيخ محمد بن سعود القاسمي ولي العهد رئيس مجلس القضاء، والعمل الجماعي لفريق التميز بالدائرة وكافة العاملين فيها.

أخيراً ادعو العاملين بالدائرة لمواصلة العمل الدؤوب ،وقطف النجاحات من خلال العمل بروح الفريق، متسلحين بالعلم والإيمان بقدراتهم على تحقيق إنجازات يفخر بها الجميع.

منبر رأس الخيمة القانوني

دائرة النيابة العامة
Public Prosecution Department

11 | افتتاح مركز السعادة للخدمة الذاتية

12 | دائرة النيابة العامة في رأس الخيمة تعقد مجلسها الرمضاني الأول بحضور ممثلي الجهات المحلية في حكومة رأس الخيمة

13 | توقيع اتفاقية بين دائرة النيابة العامة برأس الخيمة والنيابة العامة بدبي

المشرف العـام
النائب العام لإمارة رأس الخيمة
المستشار : حسن محيمد الحبسي

رئيس التحريـر
د. محمد محمد كليب

التحريـر
محمد يوسف الأميري
راشـد سعيـد الشحـي
علياء راشد السعدي
آمنة محمد الحبسي
ليلى محمد الفارسي
منى راشد القيشي
منى محمد الشحي

تصويـر
خالد مراد البلوشي
مكتب الاتصال المؤسسي

المواد المنشورة في المجلة تعبر عن رأي
كاتبها وليس بالضرورة عن رأي الدائرة

المراسلات و التواصل

P.O. Box : 10, Ras Al Khaimah, UAE
www.rakpp.rak.ae
info@ rakpp.rak.ae
Rakpp_1

Rapp Magazine Aug 18.indd 8 9/24/18 10:29 AM

المحتويات

14 | دائرة النيابة العامة تحقق ثلاثة جوائز رئيسية في حفل جائزة الشيخ صقر للتميز الحكومي

17 | حبس المدين كوسيلة لتنفيذ الأحكام المدنية

20 | جرائم غسيل الأموال

21 | جريمة التربح في ثوبها الجديد

25 | نظرة مختصرة على الاستئناف كأحد طرق الطعن على الأحكام

27 | الشروع في قانون العقوبات الإماراتي

29 | رد الاعتبار بين الواقع والقانون

31 | التميّز في خدمة العملاء

32 | المصطلحات القانونية

35 | عادات ضد النجاح :
7 عادات تجنبها لضمان النجاح في حياتك
الكسل - اليأس- لوم الآخرين- الإهمال- التسرع - الصلابة- التشبع - الكســل

37 | مجلس شباب النيابة العامة في رأس الخيمة

Rapp Magazine Aug 18.indd 9 9/24/18 10:29 AM

الرؤية

تعزيز العدالة وحماية حقوق و حريات المجتمع بأداء قانوني متميز عالمياً .

الرسالة

تحقيق الحماية القانونية العادلة لأفراد المجتمع بالاعتماد على كوادر بشرية محترفة وتقنيات حديثة وتعزيز التعاون مع الشركاء والمجتمع.

القيم المؤسّسية

العدالة و الحيادية : تحقيق مبدأ العدالة في المجتمع، والبحث في قضاياهم بحيادية ومساواة وتكافؤ بين جميع الفئات في حقوقهم وحرياتهم وأمنهم.

النزاهة والشفافية : وضع المعايير المناسبة لتحقيق النزاهة والشفافية التامّة في عمليات التحقيق من خلال توفير القدر المناسب من المعلومات للأطراف ذات العلاقة.

الإبداع والابتكار : دعم الإبداع و التميز والابتكار في مجالات العمل كافة، ومعاونة الأفراد في تحقيق الإنجازات من خلال تبني أفكارهم وتحويلها إلى نتائج مميّزة.

التعاون المثمر مع الشركاء : بناء شراكات استراتيجية فعالة لتحقيق المنافع المشتركة في كافة المجالات.
المسؤولية المجتمعية : تعزيز المشاركات المجتمعية.

الأهداف الاستراتيجية

تعزيز العدالة والحماية القانونية.
رفع مستوى إدارة القضايا الجزائية.
التميز في تقديم الخدمات والإرتقاء تجربة المتعاملين.
تعزيز العلاقة مع الشركاء والمجتمع.
تطوير خدمات الدعم المؤسسي وتعزيز ثقافة الابداع والابتكار.

Rapp Magazine Aug 18.indd 10 9/24/18 10:29 AM

افتتاح مركز السعادة للخدمة الذاتية

افتتح سعادة المستشار حسن محيمد - النائب العام لإمارة رأس الخيمة - مركز السعادة للخدمة الذاتية بمبنى الدائرة و استمتع إلى شرح مفصل من المستشار أحمد محمود الركيب - رئيس لجنة التطوير الذكي - عن إنشاء المركز و الخدمات التي يقدمها للمتعاملين و الذي يهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لمتعاملي الدائرة و حيث أشار المستشار حسن محيمد أن فكرة إنشاء هذا المركز تم لتطوير عملية تقديم الخدمات المقدمة للمتعاملين لتكون بشكل آلي بما يختصر الوقت لإنجازات الطلبات و سوف يقوم المركز باستقبال الطلبات خلال ساعات الدوام الرسمي و يذكر أن المركز سوف يضم جهاز الخدمات الذاتية الذي يعد الأول من نوعه في الإمارة حيث سوف يقدم الجهاز تسعة عشر خدمة إلكترونية للمتعامل و تتم عملية استيفاء الرسوم و استلام الطلب في حينه.

Rapp Magazine Aug 18.indd 11 9/24/18 10:29 AM

دائرة النيابة العامة في رأس الخيمة تعقد مجلسها الرمضاني الأول بحضور ممثلي الجهات المحلية في حكومة رأس الخيمة

عقدت دائرة النيابة العامة في رأس الخيمة متمثلة بلجنة الثقافة القانونية التابعة للدائرة مجلسها الرمضاني الأول تحت عنوان "دور الجهات الحكومية في الخدمة المجتمعية"، في قاعة المجلس التابع للدائرة، جاء ذلك بحضور عدد من الدوائر المحلية التابعة لحكومة رأس الخيمة وهم دائرة المحاكم ودائرة الآثار والمتاحف ودائرة التنمية الاقتصادية ودائرة الخدمات العامة وهيئة الإذاعة بالإضافة إلى القيادة العامة لشرطة رأس الخيمة.

وقد تناول المجلس الرمضاني الأول الصورة الإيجابية التي تبرزها الدوائر المحلية في حكومة رأس الخيمة من خلال المبادرات المجتمعية التي تنفذها على مستواها الداخلي أو الخارجي بالتعاون مع الجهات المحلية الأخرى.

وقد ذكر سعادة سعود عبدالعزيز المطوع عضو النيابة العامة رئيس لجنة الثقافة القانونية في دائرة النيابة العامة أن المجلس الرمضاني هذا يأتي ضمن خطة لجنة الثقافة القانونية لتفعيل دورها على المستوى الداخلي في الدائرة وتفعيل دورها الخارجي عبر المجتمع، وقد رحب المطوع بكافة الحضور وأدار الجلسة الحوارية حيث عرف بأهمية الخدمة المجتمعية وكيف يمكن لها أن تزيد من نسبة رضا المجتمع على الدوائر المحلية وكيف يمكن تفعيلها بشكل أكبر ومشترك.

وأشار رئيس لجنة الثقافة القانونية في دائرة النيابة العامة إلى أهمية عقد مثل هذه المجالس والتجمعات التي تهدف بلا شك إلى حصد العديد من الأفكار الإبداعية التي يمكن تحليلها وتطبيقها في المستقبل القريب، كما تساهم هذه المجالس أيضا إلى تعزيز التواصل مع الجهات المحلية وتطويرها من خلال المشاركات المشتركة وأكد على حصر أبرز المقترحات التي يمكن تطبيقها بشكل مشترك يعزز من قيمة الخدمة المجتمعية.

Rapp Magazine Aug 18.indd 12 9/24/18 10:29 AM

توقيع اتفاقية بين دائرة النيابة العامة برأس الخيمة والنيابة العامة بدبي

وقعت النيابة العامة بدبي مذكرة تفاهم مع نظيرتها في رأس الخيمة، بهدف تعزيز علاقة الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين وتطوير كفاءة العمل القانوني وتسريع إجراءات التقاضي وتبادل المعرفة القانونية، وجاء ذلك تماشياً مع تطلعات حكومتي دبي ورأس الخيمة وخططها الاستراتيجية لإسعاد المجتمع محلياً وعالمياً ضمن نظام قضائي فاعل وعادل.

ويتطلع الطرفان بموجب مذكرة التفاهم إلى رفع مستوى الأداء القانوني والمؤسسي والتقني من خلال إعلاء قيم العمل المؤسسي المشترك للوصول إلى أرقى درجات التطوير المستدام باستخدام أحدث ما وصلت إليه التقنيات الحديثة والتطبيقات الذكية بما يضمن أفضل درجات الجودة سواء فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للمتعاملين أو بيئة العمل الحكومي، واستحداث بيئة عمل تعتمد على طرح أفضل النظم الإلكترونية وأكثرها تطوراً وفق منظومة دقيقة تتكامل فيها الجهود للارتقاء ببيئة العمل في الدوائر والهيئات الحكومية.

وقع المذكرة من جانب نيابة دبي سعادة المستشار عصام عيسى الحميدان النائب العام لإمارة دبي، ومن جانب نيابة رأس الخيمة سعادة المستشار حسن سعيد محيمد النائب العام لإمارة رأس الخيمة.

وقال سعادة المستشار عصام الحميدان أن المذكرة الحالية تركز على دعم أسس الربط التقني بين الجهتين بما يسهم بشكل فاعل في تقليص المعاملات الورقية وتسهيل وتسريع المراسلات الصادرة والواردة من خلال نظام إلكتروني متكامل ومعتمد من الطرفين، وتوقعاتنا في أن يكون هذا التعاون قيمة مضافة على خطط و جهود الدائرة للتحول الإلكتروني في جميع معاملاتها مع كافة الجهات المحلية والرسمية تماشياً مع عجلة التطور السريعة في إمارة دبي، معتبراً أنها خطوة مباركة تعزز من دور النيابة في رفع كفاءة الأداء والتحسين النوعي في آليات العمل التي تسهم أخيراً في تحقيق سعادة ورضا أفراد المجتمع.

من جانبه صرح سعادة المستشار حسن محيمد النائب العام لإمارة رأس الخيمة أن دائرة النيابة العامة في رأس الخيمة نفذت الكثير من الإنجازات و الابتكارات التي مكنتها من التحول إليّ بيئة عمل رقمية متكاملة بلا أوراق ، و أن توقيع الاتفاقية الراهنة مع نيابة دبي الرائدة في تطبيق أفضل الممارسات العالمية لا سيما في مجال استخدام التقنيات الحديثة إنما يضفي طابعاً خاصاً علي العمل القضائي المشترك و ذلك من خلال تطبيق برنامج تقني جديد يؤدي إلى التواصل بين الجهتين بوسيلة رقمية لاختصار زمن الإجراءات المشتركة و الاستغناء عن الأوراق تماماً الأمر الذي يؤثر بالإيجاب علي تقصير زمن الدعوى الجزائية و المساهمة الفعالة في تحقيق رؤية الإمارات 2021 بأن تكون الدولة بين أفضل دول العالم في كفاءة النظام القضائي.

وتنص المذكرة على أن يتعاون الطرفين على وضع وترسيخ أطر التعاون بينهما ودعمها باستمرار وتطويرها بفاعلية وصولاً إلى أفضل درجات التفاهم والتنسيق والتعاون فيما بينهما من خلال تبادل الخدمات الإلكترونية وتأهيل وتطوير الموارد البشرية العاملة لدى الطرفين وتبادل المعارف والمهارات بما يضمن رفع مستوى الأداء القانوني والمؤسسي والتقني، وابتكار نموذج فريد للتعاون بين الدوائر الحكومية في مجالات التحول الإلكتروني.

حضر مراسم التوقيع من جانب نيابة رأس الخيمة سعادة المستشار راشد أحمد آل مالك المحامي العام للنيابة الكلية وزايد محمد الجسمي رئيس نيابة الاستئناف والدكتور محمد محمد كليب رئيس مكتب النائب العام و أحمد محمود الركيب رئيس لجنة التطوير الذكي والأستاذ سيف راشد الحسيني مدير مكتب النائب العام .
ومن جانبه حضر كلاً من سعادة المستشار يوسف حسن المطوع النائب العام المساعد والمستشار خليفة راشد بن ديماس المحامي العام الأول رئيس المكتب الفني والمستشار الدكتور بكري عبدالله السيد مستشار المكتب الفني ومصطفى الشاهين مدير مكتب النائب العام وفاطمة بن حيدر مدير إدارة تقنية المعلومات ، وذلك عن النيابة العامة لإمارة دبي.

Rapp Magazine Aug 18.indd 13 9/24/18 10:29 AM

دائرة النيابة العامة تحقق ثلاثة جوائز رئيسية في حفل جائزة الشيخ صقر للتميز الحكومي

شهد صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة رأس الخيمة حفل جائزة التميز الحكومي الذي نظمه برنامج الشيخ صقر للتميز الحكومي في دورته الثانية عشرة 2017.

بدأ الاحتفال في مسرح وزارة الثقافة وتنمية المعرفة بالسلام الوطني والقرآن الكريم و عرض فيلم الحفل ثم تكريم الفئات المشاركة في الجائزة.

و حيث تم تكريم الدائرة عن فئة جائزة عام الخير في العمل التطوعي المتميز بالإضافة إلى فئة المبادرات الوطنية على مستوى الإمارة مع دائرة الموارد البشرية.

و كما تم تكريم الدائرة بالمركز الأول عن فئة أسعد بيئة عمل و فئة الخدمات الذكية.

أما على مستوى الجوائز الفردية فتم تكريم كلاً من موظفي الدائرة وهم الموظفة علياء راشد السعدي ، و الموظفة آمنة محمد الحبسي ، والموظفة عائشة أحمد السويدي ، والموظف فيصل محمد محجوب ، والموظفة أمينة بنت عبدالله البلوشي ، وذلك لحصولهم على أداء فائق التمييز في تقييم الأداء السنوي لعام 2017 على مستوى حكومة رأس الخيمة .

المركز الأول عن فئة الخدمات الذكية

المركز الأول عن فئةأسعد بيئة عمل

Rapp Magazine Aug 18.indd 14 9/24/18 10:29 AM

المركز الأول فئة جائزة عام الخير في العمل التطوعي المتميز بالإضافة إلى فئة المبادرات الوطنية مع دائرة الموارد البشرية على مستوى الإمارة

الموظف فائق التميّز علياء راشد السعدي

الموظف فائق التميّز آمنة محمد الحبسي

الموظف فائق التميّز عائشة أحمد السويدي

مشاركة النيابة العامة في معرض رأس الخيمة للتعليم والتدريب والتوظيف

الموظف فائق التميّز فيصل محجوب

شهد سمو الشيخ أحمد بن سعود القاسمي (رئيس هيئة رأس الخيمة للبترول) افتتاح معرض رأس الخيمة للتعليم والتدريب والتوظيف للعام 2018 المقام في مركز رأس الخيمة للمعارض حيث قام سموه بجولة في أرجاء المعرض تعرف فيها على الجهات الحكومية المُشاركة بالمعرض.

و تهدف دائرة النيابة العامة من خلال مشاركتها في المعرض إلى توفير مساحة تفاعلية للباحثين عن عمل لأن التوطين من القضايا التي تحظى بأهمية كبيرة حيث شهد ركن الدائرة إقبالاً كثيفاً من زوار المعرض و قد تم إجراء المقابلات الفورية مع الذين تتناسب مؤهلاتهم العلمية مع متطلبات الشواغر المعروضة بالمعرض.

و يذكر أن الدائرة قد طرحت ١٦ شاغر وظيفي أمام الباحثين عن عمل و سيتم اختيار أفضل الكفاءات البشرية تحقيقاً لإستراتيجية الدائرة تحقيق الحماية القانونية العادلة لأفراد المجتمع بالاعتماد على كوادر بشرية محترفة.

Rapp Magazine Aug 18.indd 15 9/24/18 10:29 AM

دائرة النيابة العامة تكرم الطلبة المتدربين

بحضور سعادة المستشار حسن سعيد محيمد النائب العام لإمارة رأس الخيمة تم تكريم الطلبة المتدربين الذين أنهوا فترة تدريبهم العملي في الدائرة حيث شارك الطلبة في مسابقة "التحقيق الصوري" وتم تكريم الفائزين بالمراكز الثلاثة الأولى .

وقد أعرب سعادة المستشار عن سعادته بهذه الكوكبة من خريجي كليات القانون متمنياً لهم دوام التوفيق والسداد، يُذكر أن الدائرة تربطها علاقات تعاون مع مؤسسات التعليم العالي في الدولة حيث تستقبل سنوياً مجموعة من طلبة القانون لاستكمال تدريبهم العملي لديها .

استعراض أحدث الخدمات والابتكارات

استعرضت دائرة النيابة العامة في رأس الخيمة أحدث خدماتها وابتكاراتها التي تقدمها للمتعاملين، وتولي الدائرة اهتماماً كبيراً لكافة المتعاملين وتسعى إلى تحقيق رغباتهم من خلال تقديم أفضل الخدمات وبأفضل جودة.

جاء ذلك في معرض دبي الدولي للإنجازات الحكومية 2018 والتي تشارك فيه بفاعلية دائرة النيابة العامة والذي سيستمر حتى 11 من هذا الشهر، وأكد سعادة المستشار حسن محيمد الحبسي النائب العام لإمارة رأس الخيمة إن مشاركة دائرة النيابة العامة في معرض دبي الدولي للإنجازات الحكومية، يأتي في إطار حرصها على تعزيز العلاقة مع القطاع الحكومي والخاص في الدولة بما يعزز الارتقاء بمستوى الأداء والإنتاجية.

وأوضح محيمد أن هذه المشاركة تعد فرصة للدائرة لاستعراض إنجازات وابتكارات الدائرة التي ساهمت في رفع مستوى الخدمات القضائية والمساندة بما يدعم تحقيق للأهداف حكومة الإمارات نحو الوصول بالدولة لتكون من بين أفضل الدول في العالم في كفاءة النظام القضائي.

Rapp Magazine Aug 18.indd 16 9/24/18 10:29 AM

حبس المدين كوسيلة لتنفيذ الأحكام المدنية

المستشار أحمد قاسم
محكمة رأس الخيمة

تعتبر الأحكام القضائية هي الركيزة الأساسية لأي مجتمع يقوم على سيادة القانون ورد المظالم وحماية الحقوق . وحتى يتحقق ذلك يجب أن تكون تلك الأحكام نافذة ؛ فقيمة أي حكم أو قرار قضائي تنبع من إحترامه وتنفيذه ؛ وتعظم هذه القيمة كلما كان ذلك التنفيذ دون إبطاء أو تأخير أو مماطلة ولقد تجلى ذلك المعنى فيما روي عن عمر بن الخطاب من قوله " فإنه لاينفع تكلم بحق لا نفاذ له " (1).

ولقد استندت الشرائع و التشريعات على مر العصور و الأزمنة وسائل متعددة لتنفيذ الأحكام واقتضاء الحقوق لعل أنجعها هو حبس المدين تنفيذياً لإجباره على الوفاء بالالتزام المقضي به ، إلا أن تلك الوسيلة التنفيذية تعتبر أيضاً هي أخطر الوسائل وذلك لمساسها بالمدين في شخصه وحقوقه الشخصية وحريته . فما هو الحبس التنفيذي وما موقف الشريعة الإسلامية منه ، وكيف نظمه المشرع الإماراتي وما هي شروطه وضوابطه ؟ هذا ما سوف نتعرض له .

مفهوم حبس المدين

الحبس لغة ضد التخلية ، ومعناه المنع ، فيقال حبسه بمعنى أمسكه ومنعه وسجنه (2)

أما مفهوم حبس المدين اصطلاحاً فهو إيداع الشخص الذي عليه دين غير مقضي السجن تهديداً وزجراً له كي يقوم بالوفاء بالالتزام.

حبس المدين من وجهة نظر التشريع الإسلامي

عرفت الشريعة الإسلامية الغراء فكرة حبس المدين فذهب جمهور الفقهاء إلى أن المدين الموسر إذا لم يقم بأداء ماعليه من ديون يحبس حتى يؤدي ديونه (3) وأساس ذلك هو ما رواه أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنه قال" مَطلُ الغنيّ ظلمٌ " (4) فالمطلُ: هو التسويف والتأخير في الوفاء بالالتزامات، فإذا ماطل الغني فهذا يُعدُّ ظلمًا؛ لأنه قادر على الوفاء، فلما منع وماطل كان ظالمًا والظالم يستحق عقوبة من الله في الآخرة ، ويعزر من الحاكم في الدنيا، ويكون حبسه منعاً له من الظلم .

أما المدين المعسر فقد قرر التشريع الإسلامي مبدأ إمهاله وعدم حبسه وذلك امتثالاً لقول الله تعالى " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة " (5)

الحبس التنفيذي في التشريع الإماراتي

حرص المشرع الإماراتي على تطبيق فكرة حبس المدين المماطل وفقاً لضوابطها الشرعية الصحيحة وعلى نحو يخدم مفهوم العدالة الناجزة مما كان له أشد الأثر في سرعة تنفيذ الأحكام والوفاء بالالتزامات.

شروط حبس المدين في القانون الإماراتي

مكن المشرع قاضي التنفيذ أن يصدر أمراً بحبس المدين إذا امتنع عن تنفيذ حكم نهائي أو أمر أداء نهائي ؛ إلا أنه قيد

Rapp Magazine Aug 18.indd 17 9/24/18 10:29 AM

تلك السلطة بشرطين هما:

أولهما : أن يكون الحبس بناءً على طلب يقدم من المحكوم له.

فلا يجوز أن يصدر أمراً بحبس المدين القادر على الوفاء والذي يمتنع عن تنفيذ حكم نهائي أو أمر أداء نهائي إلا بعد تقديم طلب بذلك من المحكوم له ؛ ويجب أن يكون الطلب منصب على الحبس فلا يكفي تقدم المحكوم له بطلب ضبط المحكوم عليه وإحضاره باعتبار أن كل من القبض والحبس وإن كان يجمع بينهما سلب الحرية فإن مدة الأول قصيرة في حين تكون مدة الحبس طويلة نسبياً.(6)

وثانيهما : ثبوت قدرة المدين على الوفاء أو خشية هربه من البلاد.

فلا يصح حبس المدين الذي لم تثبت قدرته على الوفاء ولم تدل القرائن على ترجيح هربه من البلاد ؛ ويجب على قاضي التنفيذ أن يبحث في مدى توافر شروط حبس المنفذ ضده أو انتفائها من حيث قدرته على الوفاء أو خشية هروبه أو يتعين عليه الامتناع عن الأمر بحبسه مستعيناً بالسلطات التي منحها له المشرع وفقا لأحكام المواد 324 حتى 328 من قانون الإجراءات المدنية (7) و الأصل المقرر في الشريعة الإسلامية هو الإعسار ، واليسار عارض ، و البينات شرعت لإثبات خلاف الأصل فعبء إثبات اليسار يقع على من يدعيه ، فإذا ادعى المدين الإعسار يتعين على الدائن إثبات يساره حتى يصار إلى حبسه. (8)

إلا أن المشرع قد نص على حالات محددة افترض فيها القدرة على السداد فمتى تحققت أي من تلك الحالات جاز حبس المدين دون حاجة لإثبات قدرته على الوفاء وتتمثل تلك

الحالات فيما يلي :

1 - إذا قام المدين بتهريب أمواله أو إخفائها بقصد الإضرار بالدائن، واستحال على الدائن بسبب ذلك التنفيذ على تلك الأموال.

2 - إذا كان الدين هو قسط أو أكثر من الأقساط المقررة على المدين،

3 - إذا كان المدين ممن كفلوا المدين الأصلي بالدفع أمام المحكمة أو قاضي التنفيذ .

4 - إذا كان المبلغ المحكوم به على المدين نفقة شرعية مقررة.

وجدير بالذكر أن المشرع لم يغفل الأشخاص الاعتبارية الخاصة فبسط نطاق الحبس التنفيذي عليهم بإعطائه القاضي سلطة إصدار أمر بحبس من يكون الامتناع عن التنفيذ راجعاً إليه شخصياً (9)؛ إلا أنه قد حرص على تحقيق التوازن بوضع ضمانات لتنفيذ الحبس بصفة عامة جديرة بالسرد.

ضمانات المدين المحبوس تنفيذياً

نظراً لخطورة الحبس التنفيذي ومساسه بشخص المدين وحريته فقد كفل المشرع الإماراتي للمدين المحبوس تنفيذياً مجموعة من الضمانات بعضها يتعلق بالإجراءات السابقة على صدور أمر بالحبس و الآخر يتعلق بمدة بقاءه مقيداً للحرية كما تناول ظروف تواجده داخل محبسه وأخيراً فقد نظم المشرع وسيلة تمكنه من الطعن على قرار الحبس .

ففيما يتعلق بإجراءات إصدار أمر الحبس قد ألزم المشرع قاضي التنفيذ بأن يجري تحقيقاً مختصراً قبل إصداره أمر الحبس وذلك في حالة عدم كفاية المستندات المؤيدة للطلب وذلك حرصاً منه على عدم إصدار أمر بالحبس قبل الوقوف على حقيقة موقف المدين من اليسار و السداد. (10)

أما وعن مدد الحبس فقد حدد المشرع مدة الحبس في كل أمر يصدره القاضي بما لا يجاوز ثلاثين يوم وذلك لضمان متابعة القاضي لموقف المحكوم عليه دورياً ، وإلزام القاضي بسماع أقوال المدين كلما أمر بحبسه أو إذا طلب المدين ذلك في أي وقت ؛ كما حظر المشرع أن تزيد مدة الحبس على ستة أشهر متتالية بشرط أن تكون للمدين إقامة مستقرة ففي هذه الحالة يجب إخلاء سبيله ويمكن معاودة إصدار أمر بحبسه عقب مرور تسعين يوم ، ولقد وضع المشرع مدة ستة وثلاثين شهراً كحد أقصى لمدد الحبس التي يقضيها المدين مهما تعددت الديون أو الدائنون. (11)

كما أراد المشرع التخفيف من حدة الحبس التنفيذي عن المدين مراعاةً للطابع المدني الذي يتسم به الالتزام فأوجب أن يحبس المدين في السجن بمعزل عن الموقوفين أو المحكوم عليهم في القضايا الجزائية وإلزام إدارة السجن بأن تهيء له الوسائل المتوفرة من أجل الاتصال مع الخارج ليتمكن من تدبير أموره للوفاء بالدين أو إجراء تسوية مع الدائنين. (12)

وأخيراً فقد كفل المشرع للمدين المحبوس وسيلة للطعن على قرار حبسه وذلك عن طريق التظلم منه بذات الطريق المنصوص عليه للتظلم من الأوامر على العرائض (13) وبما يتيح له فرصة إعادة عرض دفاعه وأدلته أمام قاضي التنفيذ .

Rapp Magazine Aug 18.indd 18 9/24/18 10:29 AM

حالات لا يجوز فيها توقيع الحبس التنفيذي على المدين

لم يطلق المشرع الإماراتي فكرة الحبس التنفيذي على إطلاقها بل عمد إلى تجنيب بعض الحالات لتلك الوسيلة التنفيذية الخطيرة وذلك لاعتبارات تتسم بالوجاهة وتوافق المستقر عليه من مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء فمنع الحبس التنفيذي في حالات قدر في بعضها الضرر الجسيم الذي يترتب من جراءه وأوجد في البعض الآخر مخرج للمدين كي يتجنب الحبس مع ضمان الوفاء اللاحق بالالتزام.

فحظر حبس الصبي الذي لم يبلغ الثامنة عشرة و الشيخ الذي تجاوز السبعين من عمره.

وحرصاً على عدم هلاك أطفال المدين الذي غاب زوجه منع حبسه إذا كان له ولد ولم يبلغ الخامسة عشرة وكان زوجه متوفى أو محبوساً لأي سبب.

كما منع حبس المدين إذا كان زوجاً للدائن أو من أصوله، ما لم يكن الدين نفقة مقررة.

واعتبر تقديم المدين لكفالة مصرفية أو كفيلاً مقتدراً يقبله قاضي التنفيذ أو تصريحه عن أموال له في الدولة يجوز التنفيذ عليها وتكفي للوفاء بالدين مانعاً من إصدار أمر بحبسه .

ولقد غلب المشرع قواعد الإنسانية وقيمة الحياة فمنع حبس المدين المريض مرضاً مزمناً لا يرجى شفاؤه ولا يتحمل معه الحبس.

لإصدار أمر بالحبس هو مبلغ عشرة آلاف درهم فإن قل الدين عن ذلك منع حبس المدين عليه تغليباً لحرية الشخص على قيمة الدين أن تضائل ، واستثنى من ذلك النصاب الغرامات المالية و النفقة المقررة و أجرة العمل(14) .

حالات يجوز فيها للقاضي أن يؤجل تنفيذ الحبس التنفيذي:

لم يترك المشرع الحالات التي قد يمر المدين فيها بعارض يشق عليه تنفيذ أمر الحبس فنص على حالتين أجاز للقاضي

تأجيل أمر الحبس فيهما حسب تقديره وهما حالتي المرأة المدينة الحبلى حتى تضع و المدين المريض بمرض مؤقت لا يتحمل معه الحبس ولحين شفاءه. (15)

وبذلك يكون القانون الإماراتي قد ألم بكافة جوانب فكرة حبس المدين تنفيذياً مرسياً القواعد الكافية لحسن تطبيقها دون تفريط أو إفراط وبما يحقق عظيم الغرض الذي استندت من أجله ؛ ولقد أدى ذلك إلى حقيقة راسخة هي أن حبس المدين تنفيذياً أصبح أكثر الوسائل فاعلية على الإطلاق في تنفيذ الأحكام واقتضاء الديون ؛ فوجود تلك الوسيلة في التشريع وقابليتها للتطبيق كاف في حد ذاته لحمل المدينين على الإسراع بتنفيذ الالتزامات تجنباً لتقييد حريتهم ودون حاجة لتوقيع الحبس عليهم فعلياً ؛ كما أن بعض المدينين ممن يسلكون دروب المماطلة والمراوغة يظهرون ما تحت أيديهم من أموال بعد أن يتعرضوا لتقييد الحرية ويذوقون وبال ذلك ؛ولم تزل فكرة الحبس التنفيذي تتطور باستمرار ؛ ولعل آخر فصول ذلك التطور هو ما اتجهت إليه دائرة محاكم رأس الخيمة من ربط بين السجن و المحكمة عن طريق تقنية البث التليفزيوني بما يسمح بسماع أقوال المدينين في أية وقت والنظر في أمر تمديد حبسهم ، وعلى نحو يخفف من وطأة إجراءات الحبس ويتفادى ظهور المدينين مقيدين بالأغلال بين المترددين على جنبات المحاكم وبما يحفظ كرامتهم ؛ ولعل جعبة التقدم و التطور لا تزال ملأى .

(1) من رسالة عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري عندما ولاه قضاء الكوفة.

(2) المعجم الوسيط الجزء الأول ص 152 .

(3) شرح فتح القدير دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية الجزء 7 ص 278.

(4) صحيح البخاري 2288.

(5) سورة البقرة الآية 280.

(6) قضاء المحكمة الاتحادية العليا الطعن رقم 3 - لسنة 2015 ق - جلسة 2015/4/21.

(7) المحكمة الاتحادية العليا الطعن رقم 608 لسنة 27 ق جلسة 2009/3/3 ص 97.

(8) قضاء محكمة نقض أبو ظبي في الطعن رقم 41 لسنة 2007 ق جلسة 2007/11/8.

(9) المادة 327 من قانون الإجراءات المدنية.

(10) المادة 325 بند 1 من قانون الإجراءات المدنية المستبدلة بالمادة 2 من القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2014.

(11) المادة 324 بند 3 و4 من قانون الإجراءات المدنية.

(12) المادة 324 بند 5 من قانون الإجراءات المدنية.

(13) المادة 325 بند 3 من قانون الإجراءات المدنية .

(14) المادة 326 من قانون الإجراءات المدنية المستبدلة بالقانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2014 .

(15) المادة 326 بند 2 من قانون الإجراءات المدنية المستبدلة بالقانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2014.

Rapp Magazine Aug 18.indd 19 9/24/18 10:29 AM

أحمد عياش العموش
المحامي العام

جرائم غسيل الأموال

تعتبر جرائم غسيل الأموال (Money Laundering) أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي ، أنها التحدي الحقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال ، وهي أيضاً امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق فعالية مواجهة الأنشطة الجرمية ومكافحة أنماطها المستجدة ، وغسيل الأموال ، جريمة كغيرها من الجرائم الاقتصادية التي ترتكب من محترفي الإجرام الذين لا تتواءم سماتهم مع السمات الجرمية التي حددتها نظريات علم الإجرام والعقاب التقليدية .

وغسيل الأموال أيضاً ، جريمة لاحقة لأنشطة جرمية حققت عوائد مالية غير مشروعة ، فكان لزاماً إسباغ المشروعية على العائدات الجرمية أو ما يعرف بالأموال القذرة ، ليتاح استخدامها بيسر وسهولة ، ولهذا تعد جريمة غسيل الأموال مخرجاً لمأزق المجرمين المتمثل بصعوبة التعامل مع متحصلات جرائمهم خاصة تلك التي تدر أموالاً باهظة ، كتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والرقيق وأنشطة الفساد المالي ومتحصلات الاختلاس وغيرها .

إن أنشطة المخدرات هي التي أوجدت الوعاء الأكبر للأموال القذرة بفعل متحصلات عوائدها العالية ، غير أن هذه الحقيقة آخذه في التغيير ، إذ تشير الدراسات التحليلية إلى أن أنشطة الفساد المالي والوظيفي خاصة في الدول النامية من قبل المتنفذين والمتحكمين بمصائر الشعوب أدت إلى خلق ثروات باهظة غير مشروعة تحتاج لتكون محلاً لغسيل الأموال كي يتمكن أصحابها من التنعم بها ، وكذلك ، أظهر التطور الحديث لجرائم التقنية العالية (جرائم الكمبيوتر و الإنترنت) أن عائدات هذه الجرائم من الضخامة بمكان تتطلب أنشطة غسيل الأموال خاصة أن مقترفيها في الغالب ليس لديهم منافذ الانفاق الموجودة لدى عصابات المخدرات ، و ذات القول يرد بخصوص أنشطة الإرهاب وتجارة الأسلحة وتجارة الرقيق والقمار خاصة مع شيوع استخدام الإنترنت التي سهلت إدارة شبكات عالمية للأنشطة الإباحية وأنشطة القمار غير الشرعية .

وبالرغم من أن أشكال وأنماط ووسائل غسيل الأموال متغيرة وعديدة ، وثمة اتجاه عريض لتحويل الأموال القذرة أي أصول مالية (مواد ثمينة) ، وموجودات عقارية أو نحو ذلك ، فإن البيئة المصرفية تظل الموضع الأكثر استهدافاً لإنجاز أنشطة غسيل الأموال من خلالها ، واذا كانت البنوك مخزن المال ، فإنه من الطبيعي أن توجه أنشطة غاسلي الأموال القذرة إلى البنوك على أمل إجراء سلسلة من عمليات مصرفية تكتسي بنتيجتها الأموال القذرة صفة المشروعية .

ولهذا تعد البنوك المستهدف الرئيسي في عمليات غسيل الأموال ، ويرجع ذلك إلى دور البنوك المتعاظم في تقديم مختلف الخدمات المصرفية وتحديداً عمليات الصرف والتحويل النقدي بواسطة الشيكات السياحية (الأجنبية) والحوالات المالية خاصة بوسائل الإلكترونية وبطاقات الائتمان والوفاء وعمليات المقاصة وإدارة المحافظ الاستثمارية وتداول العملات والأسهم وغيرها ، وهذه الخدمات يتسع مداها ونطاقها في عصر المعلومات وتتحول إلى أنماط أكثر سهولة من حيث الأداء وأقل رقابة من حيث آلية التنفيذ خاصة في ميدان البنوك الإلكترونية أو بنوك الويب على شبكة الإنترنت ، ومثل هذه العمليات بشكليها التقليدي والإلكتروني خير وسيلة لتستغل بغرض من أجل إخفاء المصدر غير المشروع للمال.

بتصرف :- دراسة في ماهية ومخاطر جرائم غسيل الأموال نشرت في مجلة البنوك في الأردن. المحامي يونس عرب.

Rapp Magazine Aug 18.indd 20 9/24/18 10:29 AM

المستشار خالد الشناوي
محكمة رأس الخيمة

جريمة التربح في ثوبها الجديد

إنه لغني عن البيان أن جرائم المال العامة لها طبيعة خاصة فالمصلحة المحمية هي حماية المال العام من العبث به ، وإذ أن هناك تعارض لا شك فيه بين المصلحة الخاصة التي يستهدفها الموظف العام لنفسه أو لغيره وبين المصلحة العامة المكلف بالسهر عليها وتحقيقها في نزاهة وتجرد غير مبتغ لنفسه أو لغيره ربحاً أو منفعة فلا يجوز أن يلعب الموظف في نفس الوقت دورين متعارضين ، دور المراقب والمشرف ودور الخاضع للمراقبة والإشراف . وإذ أن التشريع المقارن يولي اهتماماً جلياً بتجريم مثل تلك الصورة من صور المساس بمصالح الدولة فيما يعرف بجريمة التربح ولذلك فقد خصها المشرع الإماراتي بنص خاص في تعديل قانون العقوبات بالمرسوم بقانون 7 لسنة 2016 وذلك بعد أن كانت مندمجة مع جريمة الإضرار العمدي على التفصيل التالي :

جريمة التربح قبل التعديل

كان نص المادة 227 من قانون العقوبات الاتحادي قبل التعديل قد جرى على أنه : يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة عهد إليه بالمحافظة على مصلحة للدولة أو لإحدى الجهات التي وردت ذكرها في المادة (5) في صفقة أو عملية أو قضية، وأضر عمداً بهذه المصلحة ليحصل على ربح لنفسه أو لغيره.

وحيث أنه باستقراء ذلك النص نجد أن جريمة الإضرار قد عمد المشرع إلى دمجها في جريمة التربح لتكون جريمة مركبة من عنصرين الأول هو إضرار عمدي بركنيه المادي والمعنوي والثاني نتيجة منصرفة إلى قصد خاص وهو نية تربيح الجاني نفسه أو الغير، ولا تقوم الجريمة إلا بتوافر العنصرين.

وحيث أن ذلك النص لم يكن يحقق الحماية الشاملة لنزاهة الوظيفة فصورة التجريم على النحو السابق يخرج منها حالة قيام الموظف بالتربح لنفسه أو لغيره من وراء وظيفته متى كان فعله لم يتضمن إضراراً بمصالح جهة عمله وهو مما استلزم معه معالجة هذا القصور .

التعديل الوارد بالمرسوم بقانون 7 لسنة 2016

صدر المرسوم بقانون 7 لسنة 2016 متضمناً تعديل المادة 227 باستبعاد عنصر التربح منها فجاءت على النحو التالي يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أضر عمداً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو بأموال الغير أو مصالحه المعهود بها إلى تلك الجهة .

ويعاقب بالحبس وغرامة لا تجاوز عشرة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة تسبب بخطئه في إلحاق ضرر بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة.

بينما أضاف مادة جديدة هي المادة 225 مكرر ونصت على : يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة حصل أو حاول أن يحصل لنفسه أو لغيره بدون حق على ربح أو منفعة من عمل من أعمال وظيفته.

وأصبحت مادة التجريم تلك تتسع وتشمل حالة كل موظف عام أياً كان وجهة نشاطه يحصل أو يحاول لنفسه أو لغيره بدون وجه حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته ومن ثم روعي أن يكون تربح الموظف مؤثماً على إطلاقه وأن يكون تظفير غيره بالربح محل عقاب إن كان قد حدث بدون حق ولكن يجب لوقوع الجريمة أن يكون الحصول على الربح أو

Rapp Magazine Aug 18.indd 21 9/24/18 10:29 AM

محاولة الحصول عليه من عمل من أعمال وظيفته سواء كان ذلك في مرحلة تقرير العمل الذي يستغله الموظف أو في مرحلة المداولة في اتخاذه أو عند التصديق عليه أو تعديله على نحو معين أو تنفيذه أو إبطاله أو إلغائه.

و حيث أن المادة 225 مكرر مطابقة لنص المادة 115 من قانون العقوبات المصري المستقاة من المادة 175 عقوبات فرنسي ، التي تعاقب الموظف إذا كان له مصلحة في إعمال مناقصات أو مزايدات أو مقاولات خاضعة لإشرافه ويقابلها المادة 324 عقوبات إيطالي .

والفكرة الأساسية من التجريم في كل هذه النصوص ، هي ألا يجمع الموظف بين صفة : الحكم " وصفة " الخصم " في مثل هذه الأعمال التي تحتمل الترخيص أو التساهل ، أو المجاملة لصالح الخصم على حساب جهة العمل ، " والشارع قد حظر على الموظفين أن يكون لهم مصلحة شخصية في الأشغال التجارية المنوطين بالإشراف عليها بقصد تفادي شرور ومساوئ أظهرها العمل من قديم " ، وأشار جارسون إلى أن جارو قد أضاف علة أخرى للعقاب هي أن إقبال الموظف على الأعمال التجارية واهتمامه بها يصرفه عن الالتفات لعمله الرسمي ويعرض كرامة الوظيفة ومنزلتها للهبوط بطمعه في الربح الشخصي ، وهو طمع يغتفر من التاجر ، ولا يغتفر من الموظف .

صفة الجاني

يوجد شرط مفترض في صفة الجاني ، فهذه الجريمة تتطلب لتوافرها صفة خاصة في مرتكبها وهي أن يكون موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة وفقاً للمعنى الوارد بنص المادة 5 من قانون العقوبات والذي جرى عليه أيضاً تعديلا بذات المرسوم 7 لسنة 2016 .

الاختصاص الوظيفي

يجب أن يكون الجاني مختصاً بالعمل الذي حصل أو حاول أن يحصل منه على ربح أو منفعة فكل ما يعهد إلى الموظف العام من عمل ويشكل مصلحة لجهة عمله يكون محلاً للتجريم متى توافرت باقي عناصر الجريمة.

وقضي في هذا الشأن " أن توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي تربح منه هو من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أصل ثابت في الأوراق، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين أنهما موظفين عموميين الأول ..... والثانية ..... وكانا مكلفين باعتماد الكشوف محل الاتهام واستظهر في مدوناته اختصاصهما بالعمل الذي تربحا وحاولا التربح منه، لما كان ذلك، وكان لا يشترط في جريمة التربح أن يكون الموظف مختصاً بكل العمل الذي تربح، منه بل يكفي أن يكون مختصاً بجزء منه وأي قدر من الاختصاص ولو يسير يكفي ويستوقف الصورة التي يتخذها اختصاصه بالنسبة للعمل.(3)

وقضي أيضا " لما كانت إدانة الحكم الطاعن الأول - - عن جريمة التربح دون أن يستظهر مهام أعمال الطاعن المنوط به ببيان ماهيتها وطبيعتها وكنهها وقوفاً على الصلة ما بين ذات فعل الحصول على الربح وبين أعمال وظيفته المسندة له من واقع اللوائح والقرارات والمنشورات التنظيمية في محيط الجهة الإدارية المنتدب إليها . فيكون الحكم قاصراً في بيان سائر الأركان القانونية لجناية التربح التي دان الطاعن الأول بها.(4)

الركن المادي لجريمة التربح

والركن مادي يتحقق بإحدى صورتين:

الصورة الأولى: بكل فعل حصل به الجاني أو حاول الحصول به لنفسه على ربح أو منفعة من عمل من أعمال وظيفته ، وقد روعي في صياغة النص أن يكون تربح الموظف مؤثماً على إطلاقه ولا يتطلب أن يكون سلوك الموظف في تلك الصورة بفعل غير مشروع أو بطريق ملتوي.

فهناك تعارض ولا شك فيه بين المصلحة المادية الخاصة التي يستهدفها الموظف لنفسه ، وبين المصلحة العامة المكلف بالسهر عليها ، وأنه يتعين لذلك أن يضع نفسه في موضع الخاضع للإشراف بينما هو المكلف القائم بالإشراف ، وذلك كمن يرسو عليه مزاد أرض مكلف بإدارتها ولو كان الثمن هو ثمن المثل أو يزيد .

والثانية: بكل فعل حصل أن يحصل به الجاني لغيره دون حق على ربح أو منفعة من عمل من أعمال وظيفته، فيشترط لتحقق الجريمة في هذه الصورة أن يكون الجاني قد مكن الغير من الحصول على ربح دون حق أو ميزة لا يستحقها.(5)

أما اذا مكن الموظف " الغير " من الحصول على منفعة أو ربح ، دون أن ينطوي ذلك على وجه لعدم المشروعية ، أي كان حصول الغير على ذلك بالحق ، فلا جريمة في ذلك.(6)

ودقة الأمر أن الأعمال التجارية هي في حقيقتها بغرض الربح وإذ أنه يجب تشجيع الأفراد على التعامل مع الدولة والحصول على ربح من وراء أعمالهم تلك والقول بغير ذلك يجعل التاجر والمستثمر يعزف عن التعامل التجاري مع الدولة وهو ما يضر بالاقتصاد القومي ، وبديهي أن كل من يتقدم لمقاولة أو توريد أو غير ذلك من الأشغال المتعلقة بأموال الدولة ينشد الكسب و الربح ، وكل موظف يشترك في إرساء

Rapp Magazine Aug 18.indd 22 9/24/18 10:29 AM

العملية أو مراقبة تنفيذها ، وأتمامها - يتسبب في حصول المقاول على ربح أو على الأقل يمكنه من فرصه الحصول عليه. ولذلك حرص المشرع بتلك الصياغة عدم العقاب على تسبب الموظف بطريق مشروع في حصول الغير على ربح مستحق أو على تمكين الغير من الحصول على ربح مستحق . وأن يكون محل العقاب تظفير غيره بالربح أن كان قد حدث بدون حق.

وقضي في هذا الشأن " ما أثبته الحكم المطعون فيه من قيام الطاعنين الثلاثة الأول ـ وهم موظفين عموميين ـ الأول مدير ..... والثاني الباحث الائتماني للبنك والثالث رئيس قسم الاستعلامات بالمركز الرئيسي للبنك المذكور - وهو ما لا يماري فيه الطاعنون - باستغلال وظيفتهم بأن حصلوا لشركة المتهمين الرابع والسادس على تسهيلات ائتمانية بدون وجه حق من عمل من أعمال وظيفتهم بأن أعدوا تقارير الاستعلام والدراسة الائتمانية المزورة وضمنوها على خلاف الحقيقة استيفاء شركة المتهمين سالفي الذكر لشروط التسهيلات فتمكنوا بهذه الوسيلة من إقرار التسهيلات آنفة البيان ـ تتوافر به سائر الأركان القانونية لجناية التربح المنصوص عليها في المادة 115 من قانون العقوبات سالفة الذكر التي دان الطاعنين الثلاثة الأول بها.(7)

هل يشترط الحصول على ربح بالفعل

لا يشترط لقيام جريمة التربح الحصول فعلاً على الربح أو المنفعة وإنما يكفي لقيامها مجرد محاولة ذلك ولو لم يتحقق الربح أو المنفعة فهذه جريمة من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة لأنها تؤدي إلى تعرض المصلحة العامة لخطر من تربح الموظف العام من ورائها ولا يحول دون توافر هذا الخطر ألا يترتب عليه ضرر حقيقي أو ألا يتمثل في خطر حقيقي فعلي فهو خطر مجرد بحكم التعارض بين المصلحتين العامة والخاصة.

مفهوم الربح أو المنفعة

الربح المقصود به الكسب المادي أياً كان نوعه سواء أكان أموال سائلة أو منقولة.

والمنفعة المقصود بها المصلحة الشخصية التي تعود على الجاني أو على الغير.

وقد قضي في هذا الشأن " إن الحكم إذ أثبت أنه قد استخدم الأفراد سالفي الذكر ومنهم الشهود من الرابع عشر وحتى السابع والثلاثون بعد المائة ، والسيارات والجرارات والمقطورات وهي مملوكة لوزارة الداخلية بناء على تعليمات مباشرة من المتهم الثاني نفاذاً لاتفاقه مع المتهم الأول ، والذي زاد على ذلك عرضه على المتهم الثالث استغلال بعض ما سلف في أرضه لإنشاءات وتشطيبات سبق بيانها وقام فعلاً بتنفيذ ذلك دون أن يدفع مقابلاً نقدياً لذلك ، إضافة إلى المهمات الخاصة بوزارة الداخلية واستغلالها في تلك الأعمال ، وذلك توصلاً لشغل مناصب أعلى في هيئة الشرطة أعلى من أقرانه إضافة لعمله ، ثم مد خدمته في الدرجة التي يشغلها لمدة سنتين بعد بلوغه السن القانونية للتقاعد ، كما أثبت الحكم أن إرادة المتهمين قد اتجهت إلى تحقيق منفعة خاصة لهم على حساب المصلحة العامة رغم تعارض المصلحتين بدلالة تردد المتهم الأول على موقع العمل واتفاق المتهم الثاني مع الثالث على إتمام الإنشاءات لديه لتحقيق منفعة خاصة للأول والثالث ، فضلاً عما قرره الشاهد السادس عشر من أنه كان يتم استبدال اللوحات المعدنية لسيارات الشرطة التي استخدمت في أرض المتهمين الأول والثالث بالتنسيق بين المتهمين الثاني والثالث لإخفاء أمر استخدام سيارات الشرطة في أعمال لا يجوز استعمالها فيها ،وعند اكتشاف ذلك حاول المتهم الثاني إخفاء الأدلة ، وطلب ذلك هاتفياً من الشاهد الخامس عشر حال سؤاله أمام النيابة العامة وتأسيساً على ذلك انتهت المحكمة إلى أنه قد ثبت لديها أن المتهم الأول استغل سلطاته وحصل لنفسه دون وجه حق على منفعة من عمل من أعمال وظيفته ، وأن المتهم الثاني مكّنه من ذلك بالاتفاق معه ومساعدته بإصدار أوامر تشغيل الأفراد والمجندين ومهمات وزارة الداخلية مخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها ، وكذلك الأمر بالنسبة للعمل في أرض المتهم الثالث بصفته ضابط شرطة وقائد حراسة المتهم الأول ، وهو ما ترتب عليه ضرراً عمدياً حقيقياً حالاً ومؤكداً وثابتاً على وجه اليقين بأموال جهة عملهم ، إضافة إلى أن من عملوا بتلك الأرض لم يتقاضوا أجراً ، الأمر الذي قرره الشهود من الرابع عشر حتى السابع والثلاثين بعد المائة ، وهو ما تتوافر به سائر الأركان القانونية لجناية التربح المنصوص عليها في المادة 115 من قانون العقوبات في حق الطاعنين".(8)

الركن المعنوي لجريمة التربح

والركن معنوي يتمثل في القصد الجنائي العام والقصد الخاص

- أما عن القصد العام بشقيه العلم والإرادة أي أن يكون الجاني عالماً بأنه موظف وأنه مختص بالعمل الذي اقحم عليه المصلحة الخاصة لنفسه أو لغيره، وعلمه أن من شأن فعله تحقيق ربح أو منفعة، وعلمه - في حالة تحقيق الربح أو المنفعة لغيره - أن ذلك "بدون حق"، واتجاه إرادته إلى إتيان

Rapp Magazine Aug 18.indd 23 9/24/18 10:29 AM

هذا الفعل.

وأنه لا يكفى لقيام الجريمة أن يكون عمل الموظف مشوباً بخطأ إداري أو بالتجاوز في استعمال السلطة ، وإنما يتعين أن يكون مقروناً بالسعي نحو الحصول على الربح أو المنفعة لنفسه أو للغير بغير حق ، وهو ما يفترض في أغلب الأحوال - وجود اشتراك بين الجاني وهذا الغير ، (9)

و أما عن القصد الخاص فيتطلب القصد الخاص اتجاه إرادة المتهم ونيته إلى الحصول على ربح أو منفعة، سواء لنفسه أو غيره دون حق ، ولا عبرة بأن هذا الربح لم يتحقق. فإذا لم تتجه إراداته إلى ذلك فلا يتوافر القصد، ولو ثبت اتجاه إرادته إلى الإضرار بمصلحة الدولة. (10)

فإذا كانت إرادة المتهم اتجهت إلى تحقيق الربح لنفسه، فإنه لا يقبل منه الدفع بأن هذا الربح مشروع، ذلك أن القانون حظر عليه السعي إلى هذا الربح، مشروعاً كان أو غير مشروع، ومن ثم لم يكن من عناصر القصد - في هذا الفرض - اتجاه الإرادة إلى تحقيق ربح غير مشروع.(11)

ولا يلزم أن يكون الغرض الذي يتوخاه الموظف متعارضاً مع مصلحة الدولة أو جهة الإدارة - بل يكفى التعارض من الوجهة الوظيفية لأن الجمع بين الصالح العام ، والصالح في شخص الموظف حتى برغم كونه غير ضار في خصوصيته الواقعة - هو جوهر هذه الجريمة .. بل يمكن أن يكون فعل الموظف مفيداً للحكومة من الناحية الاقتصادية أو المالية ، وتبقى الجريمة قائمة في حقه ، ولذلك لا يهم أن تكون مصلحة الموظف الخاصة التي يحاول يحققها مشروعة في ذاتها - مادام من غير المشروع أن يجمع بينها وبين العمل الرسمي المكلف به.

الفارق بين التربح والرشوة

قد تتشابه جريمة التربح مع جريمة الرشوة ولكن هناك فروق جوهرية بينهما في جريمة الرشوة يكون العمل الوظيفي المتمثل في الفعل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة الذي يعرضه الموظف هو مقابل أو سبب الرشوة، ولذلك فبينهما صلة مقايضة يتحقق بهما معنى الاتجار الذي تفترضه الرشوة، ومن الناحية المعنوية تقوم الصلة بينهما واضحة فالغرض الذي يستهدفه صاحب الحاجة هو ذلك العمل الذي له فيه مصلحة وهذه الصلة قائمة أيضاً في ذهن الموظف المرتشي وهي محل قبوله حال ارتكابه الركن المادي في جريمة الرشوة المتمثل في الطلب أو القبول أو الأخذ للعطية .(12)

وعلى هذا فمن المتصور أن تتضمن في الواقعة الواحدة جريمتي التربح والرشوة فالموظف الذي يستهدف ترسية المزاد على أحد التجار بطريق غير مشروع فيكون قد عمد إلى تربيحه من وراء وظيفته فتقوم به جريمة التربح ، فإذا طلب أو أخذ عطية مقابل الإخلال بعمله لترسية المزاد يكون أيضاً قد ارتكب جريمة الرشوة فتتحقق أركان كلا الجريمتين مع بينهما من ارتباط لا يقبل التجزئة .

(1) المذكرة الايضاحية لتعديل قانون العقوبات المصري رقم 63 لسنة 1975 .

(2) يراجع الدكتور محمود محمود مصطفى ، القسم الخاص . ط 8 - 1984 - ص 90 وما بعدها .

(3) محكمة النقض المصرية الطعن رقم 23300 - لسنة 66 ق - جلسة 4 / 10 / 2005 - مكتب فني 56 رقم الصفحة 459].

(4) الطعن رقم 20743 - لسنة 62 قضائية - جلسة -11-10-1994 مكتب فني 45 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 837.

(5) محكمة النقض المصرية - الطعن رقم 1619 - لسنة 80 قضائية - جلسة -7-17 2010 - مكتب فني 61 - رقم الصفحة 453.

(6) شرح قانون العقوبات القسم الخاص د. محمود نجيب حسني ص 129 .

(7) الطعن رقم 42490 - لسنة 72 قضائية - تاريخ الجلسة 05-03-2003.

(8) " الطعن رقم 14934 لسنة 83 جلسة 2014/02/04 س 65 .

(9) د أحمد فتحي سرور الوسيط في قانون العقوبات - القسم الخاص - ط 3 - 1985 ص 272 - 282 .

(10) محكمة النقض المصرية الطعن السابق مكتب فني 61 - رقم الصفحة 453.(11) المادة 324 بند 3 و4 من قانون الإجراءات المدنية.

(11) د محمود نجيب حسني المرجع السابق ص 132 .

(12) طعن رقم 50614 - لسنة 74 قضائية - جلسة 07-12-2015 .

Rapp Magazine Aug 18.indd 24 9/24/18 10:29 AM

نظرة مختصرة على الاستئناف كأحد طرق الطعن على الأحكام

أحمد مندور
عضو النيابة العامة

اعتنى المشرع بتنظيم أحكام الاستئناف (كأحد طرق الطعن على الأحكام) في قانون الإجراءات الجزائية في المواد من 230 - 243 و نتناول في السطور التالية بشيء من التفصيل ما أجمله المشرع في تلك المواد.

أصحاب الصفة في التقرير بالطعن بالإستئناف:

أجاز المشرع لكل من النيابة العامة و المتهم " المحكوم عليه" إستئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجزائية من محاكم الدرجة الأولى و هو الأمر الذي مفاده أن الحق في الطعن بالاستئناف إنما ينشأ بصدور الحكم من محكمة الدرجة الأولى و هذا الأمر الذي لازمه أن هذا الحق لا يثبت إلا للخصوم في الدعوى أمام تلك المحكمة و من ثم لا يجوز الطعن بالاستئناف ممن لم يكن مختصماً أمامها.

ومن ثم فإن المجني عليه والمضرور من الجريمة " باعتبارهما من أصحاب الحق في الإدعاء المدني " لا يجوز لهما استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الدرجة الأولى إلا إذا كانا قد ادعيا مدنياً أمام تلك المحكمة وهو الأمر الذي تنشأ لهم به الصفة في التقرير بالاستئناف.

الأحكام الجائز استئنافها:

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يجب توافر ثلاثة شروط عامة متعلقة بالأحكام التي يجوز استئنافها مهما كانت الشروط الخاصة بكل نوعية من تلك الأحكام الجائز استئنافها كل على حده .

أولها: أن يكون الحكم المراد الطعن عليه بالاستئناف صادراً من المحكمة الابتدائية " أول درجة " إذ الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف أفرد لها المشرع طرقاً أخرى للطعن عليها لا مجال للحديث عنها الآن.

ثانيها: ألا يكون المشرع قد حظر الاستئناف على سبيل الاستثناء.

ذلك أنه و في بعض الجرائم أو في بعض الفترات الزمنية قد يتدخل المشرع بما له من رؤية خاصة تتعلق بتحقيق المصلحة العامة و يحظر استئناف نوعية معينة من الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى .

ثالثهما : أن يكون الحكم فاصلاً في الموضوع :

ومن ثم فإنه لا يجوز استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى ومثال ذلك الأحكام التمهيدية والتحضيرية ,إلا أن المشرع استثنى من ذلك الشرط الأحكام التي ينبني عليها منع السير في الدعوى ومثال ذلك الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص فأجاز استئنافها على استقلال.

أما فيما يتعلق بمن أجاز له المشرع استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحاكم الجزائية الابتدائية (المدعي بالحقوق المدنية ، والمسئول عنها ، والمؤمن لديه

Rapp Magazine Aug 18.indd 25 9/24/18 10:29 AM

، والمتهم) فقد اشترط أن يكون التعويض المطالب به يجاوز النصاب النهائي للمحاكم الجزئية أو أن يكون قد وقع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه.

مواعيد الطعن بالاستئناف وإجراءات التقرير به:

حدد المشرع ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزائية الابتدائية بخمسة عشرة يوماً من تاريخ النطق بالحكم الحضوري، أو تاريخ الحكم الصادر في المعارضة.

إلا أن المشرع استثنى من ذلك الميعاد الأحكام المعتبرة حضورياً طبقاً لأحكام المادتين 189 و190 من قانون الإجراءات الجزائية مقرراً سريان ميعاد استئناف تلك الأحكام في حق الخصم الذي صدرت في غيبته من تاريخ إعلانه بها.

ويراعي في هذا الشأن أحكام المادة 331 من قانون الإجراءات الجزائية،كما قرر المشرع للنائب العام ميعاداً خاصاً قدره ٣٠ يوماً وفقاً لماورد في المادة ٤/٢٣٤ من القانون سالف البيان وكذلك نصت المادة ٣٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الأحداث الجانحين والمشردين علي أن الاستئناف يرفع بتقرير إلى المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من صدور الحكم أياً كان حضورياً أو من تاريخ إعلان الحكم إذا كان غيابياً.

ويحصل الاستئناف بالتقرير به في القلم الجزائي في الميعاد المقرر قانوناً والذي سلف بيانه ، و أفرد المشرع إجراءات خاصة في هذا الشأن لمقيدي الحرية .

نظر الاستئناف والحكم فيه :

عند التقرير بالاستئناف يحدد القلم الجزائي للمستأنف بتقرير استئنافه الجلسة المحددة لنظر هذا الاستئناف وقرر المشرع أن تحديد ذلك التاريخ للمستأنف بمثابة إعلان له بالجلسة المحددة لنظر استئنافه.

و أفرد المشرع أيضاً لمقيدي الحرية إجراءات خاصة في شأن الإعلان لا يتسع المجال لسردها و تنظر محكمة الاستئناف الطعن و تسمع أقوال المستأنف وما استند إليه من أسباب لاستئنافه مع مراعاة أن المتهم دائماً هو آخر من يتكلم قبل إقفال باب المرافعة وحجز الاستئناف للحكم.

ويسقط الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يقدم نفسه للتنفيذ عليه في ذلك الحكم قبل نظر جلسة استئنافه.

وأحاط المشرع الحكم الصادر في الاستئناف ببعض الضمانات ألزم بها المحكمة الاستئنافية،ومن أخص تلك الضمانات أنه أوجب لإلغاء الأحكام الصادرة من أول درجة بالبراءة أن يكون ذلك بإجماع آراء قضاة المحكمة، وكذلك أوجب المشرع في حالة ما إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة ألا يكون للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم المستأنف أو تلغيه أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف وهو ما يعرف بقاعدة ألا يضار طاعن بطعنه.

وأفرد المشرع في المادة 242 من قانون الإجراءات الجزائية تفصيلاً لحالتين هامتين من حالات الحكم الاستئنافي: -

أولهما: أنه إذا ارتأت المحكمة الاستئنافية،أن هناك بطلاناً اكتنف الحكم أو الإجراءات وأثر فيه فأوجب عليها أن تقضي بإلغاء الحكم والقضاء في موضوع الدعوى.

وثانيهما: أنه وفي حالة حكم المحكمة الابتدائية بعدم الاختصاص أو بقبول دفع انبني عليه منع السير في الدعوى أمامها أوجب المشرع على المحكمة الاستئنافية أن هي ألغت ذلك الحكم ان تقضي بإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها لعدم استنفاذ هذه الأخيرة لولايتها.

Rapp Magazine Aug 18.indd 26 9/24/18 10:29 AM

الشروع في قانون العقوبات الإماراتي

أسامة عبدالمعز محمد
عضو النيابة العامة

الشروع في اللغة اسم مصدره شَرَعَ وتعني بدء العمل و الأخذ فيه .
وفي الإصطلاح القانوني هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الجاني فيها". وقد عرفت المادة 34 من قانون العقوبات الاتحادي رقم 3 لسنة 1987 الشروع في ارتكاب الجريمة بما نصت عليه من أنه " الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الجاني فيها.

ويعد بدءاً في التنفيذ ارتكاب فعل يعتبر في ذاته جزءاً من الأجزاء المكونة للركن المادي للجريمة أو يؤدي إليه حالاً ومباشرة.

ولا يعتبر شروعاً في الجريمة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.".

وعلى ذلك فالشروع هو فعل يعمد إليه الجاني بدءاً في تنفيذه فعلاً قاصداً تحقيق نتيجته إلا أن هذا الفعل ذاته يوقف أويتم لكن يخيب أثره كل ذلك لسبب لا دخل لإرادته فيه .وعلى ذلك فالشروع هو جريمة موقوفة أو خائبة .

والجريمة الموقوفة:

وهي التي تقف فيها أعمال التنفيذ التي يأتيها الجاني لأسباب خارجية عن إرادته كأن يعهد سلاحه الناري و يحشوه بالطلقات و يصوبه نحو المجني عليه هاماً بإطلاقه فيدركه شخص ثالث يحول بينه وبين إتمام الإطلاق بمسك يده أو نهره أو تهديده أو تلقي الشرطة القبض عليه قبل إطلاقه النار أو نحو ذلك من الأمور التي يعجز معها الجاني على غير إرادته عن إتمام فعله .

وتختلف الجريمة الموقوفة عن العدول الاختياري فالعدول الاختياري يرجع فيه الجاني بإرادته الحرة عن إتمام الجريمة ويحدث ذلك بعد أن قام بالبدء في التنفيذ وقبل تمام الجريمة. كمن أقبل على شخص مطوقاً عنقه عازماً على خنقه إلا أنه تراجع عن فعله أو وضع السم في شراب أو طعام وقدمه لآحاد الناس ثم يمنعه من الشراب أو تناول الطعام أو يرفعه قبل أن تمتد إليه يده فالعدول الاختياري هو إرادة خالصة من الجاني بالإجام عن إتيان جرمه والرجوع عنه ولا يعد العدول الاختياري من أعمال الشروع المعاقب عليها .

أما الجريمة الخائبة :

هي الجريمة التي أتم فيها الجاني نشاطه الإجرامي كاملاً ولكن أموراً تخرج عن إرادته حالت بين فعله و تحقق نتيجته كأن يطعن آخر بسكين قاصداً قتله إلا أن المجني عليه يدرك بالعلاج أو يصوب عياراً نارياً تجاه آخر قاصداً قتله فيخطئ هدفه فالجاني هنا يكون قد استنفذ كل الأفعال المادية للجريمة قاصداً تحقيق نتيجته و لكن أمراً خارجاً عن إرادته يحول دون تحقيق تلك النتيجة إذ لولا هذا الأمر لوقعت الجريمة تامة .

و الجريمة الخائبة تختلف عن الجريمة المستحيلة فالجريمة المستحيلة هي التي يستحيل تحقق نتيجتها رغم استنفاذ الجاني نشاطه الإجرامي كاملاً كأن يطلق النار على شخص بقصد قتله فيتضح أن هذا الشخص مفارق للحياة إبتداءً .

والإستحالة قد تكون مطلقة و قد تكون نسبية فالاستحالة المطلقة هي التي يستبعد أي إحتمال لحدوثها لسبب جوهري لإنعدام الغاية أو إستحالة الوسيلة كأن يضع الجاني مادة في طعام آخر أو شرابه قاصداً قتله مسمماً إلا أنه يثبت أن ما وضعه بالطعام ليس سماً أو يطلق سلاحة تجاه أخر فيتبين عدم صلاحيته للإطلاق ؛ و الجريمة المستحيلة إستحالة مطلقة تخرج عن نطاق الشروع المعاقب عليه خلافاً لحالة الإستحالة النسبية .

و الإستحالة النسبية هي استحالة تحقيق الجرم لسبب ثانوني لو أدركه لتغيرت ظروف الواقعة كأن يضع لأخر جرعة من

Rapp Magazine Aug 18.indd 27 9/24/18 10:29 AM

السم لا تكفي لقتله لقلة كميتها أو ضعف تركيزها أو حاجتها إلى المداومة و الإستمرار لتحدث أثرها وتعتبر الإستحالة النسبية شروعاً في الجريمة معاقب عليها .

وفي ذلك قالت محكمة النقض المصرية (متى كانت المادة المستعملة للتسميم صالحة بطبيعتها لإحداث النتيجة المبتغاة فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة، لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون في الإمكان تحقق الجريمة مطلقاً لانعدام الغاية التي ارتكبت من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التي استخدمت لارتكابها. أما كون هذه المادة (هي في القضية مادة سلفات النحاس) لا تحدث التسمم إلا إذا أخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها في حالات التسميم الجنائي لخواصها الظاهرة فهذا كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وإنما هي ظروف خارجة عن إرادة الفاعل. فمن يضع مثل هذه المادة في شراب ويقدمه لآخر يعتبر فعله - إذا ثبت اقترانه بنية القتل - من طراز الجريمة الخائبة لا الجريمة المستحيلة لأنه مع صلاحيته لإحداث الجريمة المبتغاة قد خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها كما تقول المادة 45 عقوبات فإذا لم يثبت أن الفاعل كان ينوي القتل ولكنه أعطى هذه المادة عمداً عالماً بضررها فأحدثت في صحة المجني عليه اضطراباً ولو وقتياً اعتبر هذا الفعل جريمة إعطاء مواد ضارة منطبقة على المادة 228 ع. فإذا لم يثبت لا هذا ولا ذاك انعدمت في هذا الفعل الجريمة بكافة صورها.

ولا يشترط لتحقق الشروع أن يبدأ الجاني بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتباره شارعاً فى ارتكاب جريمة أن يأتي فعلاً سابقاً على تنفيذ الركن المادي لها ومؤدياً إليه حلاً.

(نقض جنائي - الطعن رقم 2515 لسنة 64 ق جلسة -10-1-1996 محكمة النقض المصرية)

أما مجرد العزم على إرتكاب الجريمة ومباشرة الأعمال التحضيرية لها فلا تعد شروعاً فيها مالم ينص القانون على غير ذلك كتسطير شيك بدون رصيد وتوقيعه دون تسليمه للمستفيد أو أن يعزم الجاني وضع النار عمداً فيضبط حال شراءه البترول ومصدر الإشعال منتوياً .

ومتى ثبت الشروع وتقدير العوامل التي أدت إلى وقف الفعل الجنائي أو خيبة أثره وكون الأسباب التي من أجلها لم تتم الجريمة هى إرادية أم خارجية عن إرادة الجاني هو أمر متعلق بالوقائع يفصل فيه قاضي الموضوع.

(نقض جنائي - الطعن رقم 2185 لسنة 63 ق جلسة-18-1-1995 محكمة النقض المصرية)

و الشروع يكون في الجنايات عامة دون الجنح إلا ما استثنى من الجنح بنص خاص على نحو ما أوردته المادة 36 من قانون العقوبات .

و بينت المادة 35 من ذات القانون العقوبات المقررة على الشروع فنصت على أنه " يعاقب على الشروع في ارتكاب الجناية بالعقوبات التالية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك:

1 - السجن المؤبد إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة الإعدام.

2 -السجن المؤقت إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة السجن المؤبد.

3 -السجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر للجريمة أو الحبس إذا كانت العقوبة السجن المؤقت."

"وتسري على الشروع الأحكام الخاصة بالعقوبات الفرعية والتدابير الجنائية المقررة للجريمة التامة."

مادة 37 عقوبات .

Rapp Magazine Aug 18.indd 28 9/24/18 10:29 AM

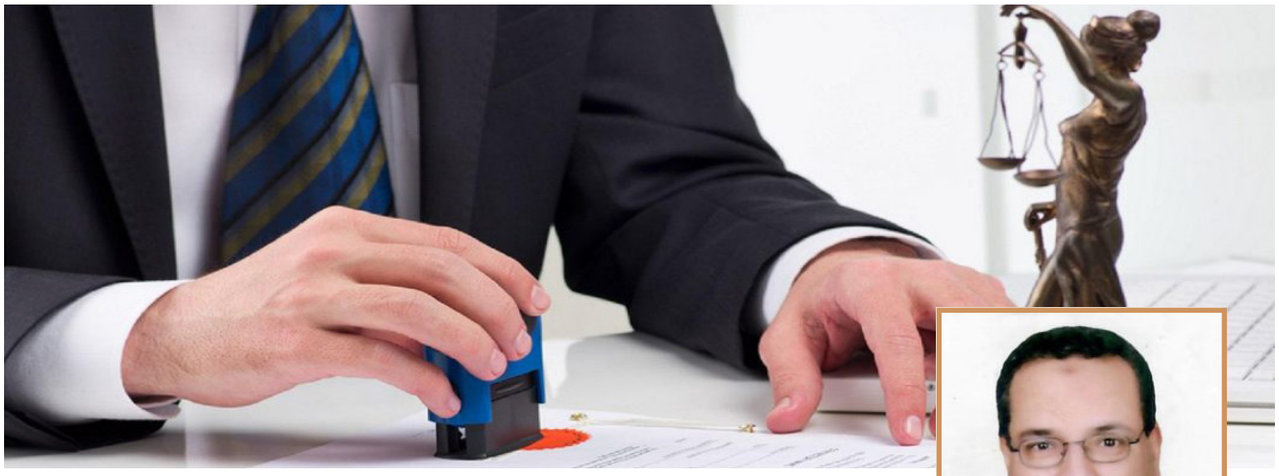

أيمن ممدوح
عضو النيابة العامة

رد الاعتبار بين الواقع والقانون

لعل هذا الموضوع من الأهمية بمكان دفعنا للخوض فيه ما له من آثر في حياة الفرد والمجتمع ونمهد لذلك الموضوع بأن نشير إلى أن الحكم بعقوبة جناية أو جنحة يؤدي من الانتقاص من شخصية المحكوم عليه ويحول دون استعادة مكانته الاجتماعية اللائقة ودون الوصول إلى مركز شريف إذ أن الحكم بالعقاب يتبعه في غالب الأحوال الحرمان من بعض الحقوق السياسية والمدنية ويسجل في صحيفة السوابق فيتعذر على المحكوم عليه الاندماج ثانيةً في الهيئة الاجتماعية.

كما أنه ليس من العدل أن يحرم شخص من رد اعتباره إذا بذل مجهوداً ليحسن سيره وسلوكه وأقام الدليل على هذا بمرور فترة معينة دون أن يرتكب جرائم أخرى،لهذا قررت أغلب الشرائع أحكاماً برد اعتبار المحكوم عليهم وجعلته نظاماً مقرراً لصالح المحكوم عليهم بموجبه يستطيعون أن يحسنوا سيرهم وسلوكهم بغية مكافأتهم برد اعتبارهم إليهم كما أنه نظام مقرر لصالح الهيئة الاجتماعية نفسها فمن مصلحتها أن يندمج فيها كل من تاب وأصلح فيؤدي أعمالاً لصالح نفسه ولصالح المجموع في آن واحد .

فرد الاعتبار نظام يقصد به منح المحكوم عليه بعقوبة فرصة لإزالة أثرها في المستقبل للحكم الذي سبق صدوره ضده. فيسترد بذلك اعتباره الذي تأثر بالحكم المذكور، ومن ثم يسهل عليه العودة إلى الاندماج ثانيةً في المجتمع؛وذلك بعد استكمال بعض الشروط التي تهدف إلى التثبت من أن المحكوم عليه قد أصبح أهلاً لاسترداد اعتباره وأنه قد عاد عضواً صالحاً فى المجتمع .

فهو إزالة الآثار الجنائية من الصحيفة الجنائية للمحكوم عليه حال توافر شروط معينه نص عليها القانون ، والغاية من رد الاعتبار تخفيف الآثار الاجتماعية للأحكام الجنائية الواردة بالصحيفة الجنائية والتي قد تحول دون تمكن المحكوم عليه من العودة إلى المجتمع و الانخراط به .

ورد الاعتبار على ما سبق بيانه يترتب عليه محو الحكم بالإدانة بالنسبة للمستقبل، وزوال أسباب انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية، فيكون حامل رد الاعتبار كامل الحقوق، طاهراً من القضايا التي لحقت به من دون أي اعتبار لما ارتكبه قبل رد الاعتبارفهو يكون بمثابة ميلاد جنائي للمحكوم عليه يمحي قضاياه وآثارها من سجل صحيفة سوابقه.

وعقب أن تعرضنا لمفهوم رد الاعتبار ننتقل إلى أنواعه : -

رد الاعتبار إما أن يكون قضائياً أو قانونياً فرد الاعتبار القضائي هو مجموعة الإجراءات التي تتبع أمام جهة قضائية للحكم لطالبي رد الاعتبار بإعادة اعتبارهم إليهم فهو من اختصاص الهيئة القضائية تفصل فيه حسبما يتراءى لها من ظروف الطالب عما إذا كان جديراً برد اعتباره إليه إذا حسن سيره وقوم نفسه منذ صدور الحكم عليه، أم غير جدير.

أما رد الاعتبار القانوني فهو يتقرر بحكم القانون فمجرد مرور مدة يعينها القانون دون ارتكاب المحكوم عليه جرائم في خلالها يتعين رد اعتباره من تلقاء نفسه دون حاجة إلى اللجوء إلى السلطة القضائية فهو رد اعتبار حتمي.

رد الاعتبار القانوني :

وهو الذي يتقرر بموجبه على ما سبق بيانه محو الحكم الصادر بالإدانة بقوة القانون ودون أي تدخل قضائي وبمجرد مضي مدة معينة نص عليها القانون إذا لم يصدر عليه خلال الآجال المحددة بالقانون حكم بعقوبة جناية أو بعقوبة جنحة مما يحفظ بصحيفته الجنائية على النحو التالي :

إذا كان الحكم بعقوبة جناية و مضت خمس سنوات على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة .

إذا كان الحكم بعقوبة جنحة و مضى ثلاثة سنوات على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها إلا إذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائداً أو كانت العقوبة قد سقطت بمضي المدة فتكون المدة خمس سنوات .

Rapp Magazine Aug 18.indd 29 9/24/18 10:29 AM

رد الاعتبار القضائي :

وهو الذي يتقرر بموجبه محو الحكم الصادر بالإدانة بحكم قضائي لاحق بحيث يصدر الحكم برد الاعتبار من محكمة الجنايات التابع لها محل إقامة المحكوم عليه و بناءً على طلبه و بشرط أن تكون العقوبة المحكوم بها في جناية أو جنحة تم تنفيذها أو صدر عنها عفو أوسقطت بمضي المدة و أن يكون قد مضى مدة سنتين من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو صدور العفو أن كان الحكم بعقوبة جناية أو سنة واحدة أن كان الحكم بعقوبة جنحة .

وقد نص القانون على مضاعفة المدة في حالتي الحكم للعود و سقوط العقوبة بمضي المدة.

وقد اشترط المشرع للحكم برد الاعتبار أن يوفي المحكوم عليه كل ما حكم عليه به من التزامات مالية للدولة أو الأفراد ما لم تكن هده الالتزامات قد انقضت أو أثبت المحكوم عليه أنه في حالة لا يستطيع معها الوفاء.

إجراءات طلب رد الاعتبار:

تطلب القانون إجراءات معينه في طلب رد الاعتبار نصت عليها المادة 10 من القانون 36لسنة1992 وهي أن يتقدم الطالب إلى النيابة العامة بطلبه برد اعتباره وتجري النيابة العامة تحقيقاً بشأن ذلك الطلب للاستيثاق من تاريخ إقامة الطالب في كل مكان نزله من وقت الحكم عليه ومدة تلك الإقامة وللوقوف على سلوكه ومصادر ارتزاقه وبوجه عام تتقصى كل ما تراه لازماً من المعلومات ، وتضم التحقيق إلى الطلب وترفعه إلى المحكمة خلال الشهر التالي لتقديمه بتقرير تدون فيه رأيها وتبين الأسباب التي بني عليها ، ويرفق بالطلب :

1.صورة الحكم الصادر على الطلب .

2. صحيفة الحالة الجنائية .

3. تقرير عن سلوكه خلال فترة التنفيذ .

4. تقرير عن أحواله من الشرطة في الأماكن التي أقام فيها بعد التنفيذ .

ويرفع الطلب الى محكمة الجنايات التي يقيم الطالب بدائرتها لنظره .

ويعلن الطالب بالحضور للمحكمة قبل الجلسة المحددة لنظر الطلب بثمانية أيام على الأقل .

وعقب صدور الحكم في الطلب ترسل النيابة العامة صورة من الحكم برد الاعتبار إلى المحاكم التي صدر منها الحكم بالعقوبة أو التدبير للتأشير به على هوامشه .

وإذا رفض الطلب بسبب يرجع إلى سلوك الطالب فلا يجوز تجديده إلا بعد مضي ستة أشهر ، أما في الأحوال الأخرى فيجوز تجديده متى توافرت شروطه .

آثار رد الاعتبار للطالب :

يترتب على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية فيصير الطالب كأن لم يرتكب جرمه ويكون رد الاعتبار بمثابة ميلاد جنائي له يستطيع معه مباشرة حياته الطبيعية كأي شخص عادي كامل الأهلية متمتعاً بكافة حقوقه فيصبح بموجبه عضواً جديداً في المجتمع على النحو السالف سرده .

آثار رد الاعتبار للغير :

إلا أنة لا يجوز الاحتجاج برد الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب لهم من الحكم بالإدانة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات فلا يتأثر ذلك الغير بالحكم الصادر في رد الاعتبار بشأن التعويضات المستحقة لهم أو المبالغ المطلوب ردها إليهم .

استثناء بعض الجرائم من نظام رد الاعتبار: -

استثنى القانون رقم 36 لسنة 1992 بعض الجرائم التي لا تستوجب رد الاعتبار بها فنص بالمادة 18 منه على أنه لا تعتبر الاحكام الصادرة في تلك الجرائم سوابق يقتضي معها طلب رد الاعتبار وهي : -

1 - الجرائم التي تنص القوانين الخاصة بها على عدم اعتبارها من السوابق الجرمية.

ولعل أحدث مثال لذلك ما نص عليه المرسوم بقانون اتحادي رقم (8 لسنة 2016) بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (14 لسنة 1995) في شأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بالمادة 63 مكرر منه (لا تعتبر الجرائم الواردة في المواد (39، 40، 41) من هذا القانون سابقة يقتضي الأمر معها رد الاعتبار، وذلك عند ارتكابها لأول مرة من قبل المواطنين) وهي الجرائم المتعلقة بالتعاطي والحيازة بقصد التعاطي للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية الواردة بالجداول المرفقة بالقانون المذكور، وكذا جريمة التعاطي أو الاستعمال الشخصي لتلك المواد والمؤثرات بما يجاوز الحد الاقصي المحدد بالوصفة الطبية الموصوفة للجاني عند علاجه .

هذا فضلاً عن الحالة التي قررها القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2001 بشأن المواطنين المحكوم عليهم فنص في المادة الاولى منه بإعفاء المواطنون المحكوم عليهم من شرط رد الاعتبار عند تعيينهم في الجهات الحكومية أو الخاصة ، وذلك بعد تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة .

2-الجرائم التي تكون عقوبتها المقررة في القانون أو العقوبة المحكوم بها تعزيراً غير مقيدة للحرية ما لم تكن الجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .

3-جرائم الأحداث .

وختاما لا يفوتنا ان نشير الى ان نظام رد الاعتبار له اكبر الاثر على الفرد والمجتمع اذ انه يحس شخص المحكوم عليه ببذل الجهد لتحسين سيره وسلوكه ويكون حافزا له على عدم معاودة اقتراف الجريمة وولوج سبيلها وان يعود عضوا نافعا في المجتمع وان يمارس حياته الطبيعية طليقا من القيود متمتعا بكافه حقوقه .

ويعود بالنفع على المجتمع بان تقل به نسبة الجريمة مما ينعكس على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .

Rapp Magazine Aug 18.indd 30 9/24/18 10:29 AM

التميّز في خدمة العملاء

عارف الأميري
مدير قسم الجلسات بمحكمة رأس الخيمة

أسس التميّز في خدمة العملاء نوع الخدمة المقدمة: حيث يجب أن يهتم المسؤولون في جهة الإدارة بتقديم الخدمة بطريقة جيّدة خصوصاً إذا كانت هذه الخدمة مهمّة جداً في حياة المتعاملين .

طبيعة طالب الخدمة: تعتبر المتغيّرات الثقافيّة والاجتماعيّة بالإضافة إلى المستوى التعليمي الخاص بطالبي الخدمة، هي التي تحدد الملامح الرئيسية لطريقة تعامل هؤلاء العملاء مع مقدمي الخدمة. طبيعة مقدّم الخدمة: ويحدد هذه الطبيعة المستوى التعليمي والثقافي وكذلك التدريب والقدرة على توفير الخدمة المطلوبة إلى العملاء بالكفاءة المطلوبة، وقدرة هؤلاء الموظفين على كسب رضا العملاء والقدرة على محاورتهم وتفهمهم، فيجب أن تراعي الإدارة مثل هذه المعايير عند اختيارهم للأشخاص الذي سيشرفون بشكل مباشر على تقديم الخدمات للمتعاملين.

احتياجات العملاء معاملتهم بكرامة واحترام. تقديم الخدمات لهم بحيث تكون جودتها حسب التوقعات المرسومة في مخيلتهم عنها. إشعارهم بالرّاحة، وبأنّهم عملاء مميّزون بمجرد تعاملهم مع الجهة الحكومية. تقديم المساعدة لهم حين احتياجهم لها. معاملتهم باعتبارهم أفراد مميّزين وناجحين. احترام وقتهم. إشعارهم أنّ الموظف أو مقدّم الخدمة يقف إلى جانبهم مهما كانت ظروفهم. توفير المعلومات الواضحة والمطلوبة لهم.

كيفيّة توفير الخدمة المتميّزة للعملاء الالتزام بالسلوك الإيجابي الودود والمتعاطف من كل ما يطلبه العملاء سواء كان معلومات، أو بيانات، أو حلول لمشاكلهم، ويجب على مقدّم الخدمة أن يتذكر توفّر المعرفة الكاملة بطبيعة العمل وتقديم المعلومات الدقيقة والإجابات السريعة والمحددة لمختلف استفساراتهم واتباع أسلوب الوضوح والصدق لإقناعهم. توفير كافة الأدوات والبرامج والمساعدات المكتبية والإدارية بالإضافة إلى النظم والاستيراتيجيّات الإداريّة المختلفة التي تساعد على إنجاز العمل بأفضل صورة ممكنة وبأقل وقت. إيهام العملاء والإيحاء لهم بسيطرة مقدّم الخدمة تماماً على عمله وفهمه الكامل لطبيعة الوظيفة ومتطلبات العمل، مع ضرورة عدم إشعارهم بأنّ الموظف لا زال تحت التدريب تحت أي شكلٍ من الأشكال، لأنّ العميل دوماً يُفضّل العمل مع موظّف محترف وليس مع شخص مبتدئ في العمل. الالتزام بالوقت والمواعيد واحدة من أهم الأمور التي تهم العملاء، فيجب على مقدّم الخدمة أن لا يحدد أي موعدٍ إلا في حال التأكد من قدرته على الالتزام التام به.

Rapp Magazine Aug 18.indd 31 9/24/18 10:29 AM

المصطلحات القانونية

الأمر الجزائي

أمر تصدره النيابة العامة تملك بموجبه الفصل في موضوع الدعوى الجزائية بالغرامة بناءً على محضر جمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي في الأحوال التي يخولها القانون ذلك.

أمر الحفظ

هو أمر يصدر من النيابة العامة بناءً على محضر جمع الاستدلالات لا يعدو أن يكون إجراءً إدارياً يصدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيمن على جمع الاستدلالات .

الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجزائية :

هو أمر تصدره النيابة العامة بعد أن تجري التحقيق بنفسها أو أن يقوم به أحد رجال الضبط بناءً على انتداب منها .

أمر القبض

هو أمر يصدر من المحقق موجهاً إلى أفراد السلطة العامة بالقبض على المتهم وإحضاره ولو بالقوة إذا رفض الحضور طوعاً لوجود دلائل كافية على ارتكابه الجريمة .

تفتيش الأشخاص أو الأماكن

هو إجراء من إجراءات التحقيق التي تهدف إلى البحث في مستودع أسرار فرد معين عن أدلة تفيد التحقيق في جريمة وقعت ، وتقوم الدلائل الجدية ضد هذا الشخص على ارتكابه لها أو اشتراكه في ارتكابها ، وقد ينصب التفتيش على شخص المتهم ومسكنه ، وقد يمتد إلى أشخاص غير المتهمين ومساكنهم ،وذلك بالشروط والأوضاع المحددة في القانون .

Rapp Magazine Aug 18.indd 32 9/24/18 10:29 AM

عائشة سالم الشحي
صدر لها رواية حكاية أسيل ورواية صراع الكواكب (موظفة دائرة النيابة العامة)

أين كرامتهـــن؟؟

في زمننا الحالي أصبحت العمالة المنزلية ركناً أساسيّاً ومهماً للعائلات وبالذات للمرأة العاملة، ولكن للأسف أصبحت كرامة العاملة المنزلية تندثر يوماً بعد يوم بسبب العديد من العوامل المشتركة مع بعضها البعض، وهنا لست بصدد ذكر مساوئ العمالة المنزلية فهذا موضوع منفصل لن أتطرق إليه حالياً، وفي هذا المقال لن أستخدم كلمة خادمة أو (شغالة) باللهجة المحلية.

وإنما سأستخدم كلمة العاملة المنزلية وهذا تقديراً لعملها المستمر ومجهودها الدائم.

العاملة المنزلية ومنذ أول يوم وصولها لمكتب استقدام الأيدي العاملة تنصدم بالمعاملة التي تحظى بها من صاحبة المكتب التي قد تكون من نفس جنسيتها وهويتها الوطنية، ولكن لأنها صاحبة مكتب وأعلى منها درجات في العمل، طبعاً هذا من وجهة نظرها، تقوم صاحبة المكتب بمعاملة العاملة وكأنها قطعة شطرنج لا قيمة لها أبداً، فتبدأ باحتقارها وإهانتها عند دخول العميل للمكتب، وهذا ما رأيته بأمّ عيني ولامسته بنفسي، تقوم صاحبة المكتب بالصراخ على العاملات وأمرهن بالوقوف من مكانهن كي يجلس العميل ومن معه على الكراسي ، ثم تبدأ بأخذ المواصفات التي يطلب العميل توافرها بالعاملة المناسبة وهذا ليس بالأمر السيء، فمن حق العميل أو الكفيل أن تكون له مواصفات معينة بالعاملة المنزلية تناسب ظروف منزله وعائلته، ولكن الخطأ هو إهانة جميع من لا يحملون هذه الصفات أو إهانة جنسيات بعض العاملات بكلمات جداً سيئة، واحتقار الأخريات بسبب لون بشرتهن أو طريقة كلامهن مثلاً، ومن بعد استقراره على العاملة التي تناسبه، تقوم صاحبة المكتب بإلقاء سيل من التوجيهات والأوامر للعاملة بطريقة التهديد تارةً والوعيد والتخويف تارةً أخرى، وبعد ذلك يقوم صاحب العمل أو الكفيل بإحضارها للمنزل ويترك ما تبقّى من المهمة لزوجته، فتقوم هي بمسح كرامتها من جديد، وتبدأ بفرض العديد من الأوامر عليها مع قائمة طويلة من الممنوعات وإن تجاوزتها أو ارتكبت خطأ ما سواء كان مقصوداً أو لا فإن مصيرها سيكون إعادتها للمكتب من جديد كي تنال عقابها هناك.

وتبدأ صاحبة المنزل بإلقاء العديد من الأعمال إليها من تنظيف وغسيل وطبخ واهتمام بالأطفال، تجعلها تستيقظ قبل أذان الفجر وتنام الساعة الحادية عشر تقريباً، بعد الانتهاء من جميع أعمالها، تكلفها بالعديد من الأعمال التي تكون فوق طاقتها وعذرها الوحيد أنه يجب على العاملة أن تتعود على العمل الصعب منذ البداية كي لا تفلت الأمور من يديها، وأنه ليس من اللائق تعويدها على الراحة أبداً، وبعد مرور فترة عمل على تواجد العاملة في منزل الكفيل تطلب منهم الاتصال على أهلها لمحادثتهم والاطمئنان عليهم وهذا من حقها طبعاً، هنا تبدأ صاحبة المنزل بالتذمر والشكوى وأن العاملة فقط تريد الحديث بالهاتف، ولأيّ خطأ أو تصرف يصدر من العاملة تقوم صاحبة المنزل بالصراخ عليها بالمساعدة مع صوت زوجها الرجولي، فتخاف العاملة وقد تغضب أو ماشابه، فيقوم الزوجان بإعادتها للمكتب ليس من أجل استبدالها أو استرداد المبلغ، وإنما كي تقوم صاحبة المكتب بالصراخ عليها وضربها أمامهم وأمام باقي العاملات والعملاء من أجل تأديبها، وترجع العاملة من جديد إلى منزل كفيلها وهي تبكي وتعتذر ألماً وقهراً ، فتتفاخر الزوجة بما فعلت وأنه بهذه الطريقة لن تجرؤ العاملة على التطاول أو التهاون في عملها، ولكن سؤالي هل تضمنين شرها، حقدها كرهها لك؟؟ كيف تأمنين على منزلك وأطفالك بعد إهانتها هكذا؟؟ هل تضمنين عدم قيامها بأي عمل إجرامي وهي تشعر بالسخط والإهانة وأنها مجرد عبدة بين يديكم؟؟ عامليها باحترام صدقيني سوف تحظين باحترام أكبر وتقدير أعلى، كلامي هذا ليس للجميع ، حيث توجد فئة كبيرة تعامل العاملات بما يرضي رب العالمين، ولكن مقالي هذا فقط للناس التي تستهين بعمل العمالة المنزلية وتدوس على كرامتهن، لا تطلبي من عاملتك الإخلاص في عملها وأنت لم تقدمي لها أبسط حقوقها وهي كرامتها، وتذكري حديثاً عن أنس رضي الله عنه قال: "خدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين فما قال لي: أف قط و ما قال لشيء صنعته لِم صنعته، ولا لشيء تركته لِم تركته". رواه البخاري، فأين أنتم اليوم من هذا الحديث؟؟!!!

Rapp Magazine Aug 18.indd 33 9/24/18 10:29 AM

نحارب الأقدار.. لأننا بشر

شئنا أم أبينا، صدقنا أم لم نصدق
اعترفنا أم نكرنا.. قاصرون، نظل قاصرون
لا سلطة ولا حول لنا في أمور الغيب
حتى وإن حاولنا أن نلم جميع التفاصيل
حتى وإن حاولنا أن نقلب جميع الأمور
حتى وإن حاولنا أن نلتفت لجميع الاتجاهات
لا بد أن هناك تفصيل سنفوته
لا بد أن هناك أمر سننساه
لا بد أن هناك اتجاه لن ندركه
ليس لشيء! إنما فقط لأننا بشر
نكره الأقدار أحياناً وأحياناً تحرق الدموع خدودنا
نكرهها لأننا بشر
نبتئس أحياناً، وأحياناً نذرف دموع على أقدار
كنا نتمنى أن تكون من نصيبنا فلا تكون
ننسى أنها وضعت لحكمة ونبتئس لأننا بشر
نرفض تقبل الأقدار أحياناً
نرفضها بكل قواتنا ونحاول تغييرها لكنها تبقى ثابتة
ننسى أنها وضعت لحكمة ونرفضها لأننا بشر
نبكي الأقدار غير راغبين بها، لا يتسع قلبنا لها
ننسى أنها وضعت لحكمة ونبكيها لأننا بشر
نحزن أحياناً على أقدار لو أدركنا ما ورائها لاندهشنا
ننسى أنها وضعت لحكمة ونحزن لأننا بشر
نعبس أحياناً لذهاب الأقدار من أيدينا
دون أن نعلم لماذا ذهبت
ننسى أنها وضعت لحكمة ونعبس لأننا بشر.
نراقبها دون أن نفعل حيال ذهابها شيئا
كل ما نفعله هو أن نتذمر، أن نشتكي وأن نصرخ
ننسى أنها ذهبت لحكمة ونصرخ لأننا بشر.

لأننا بشر، سندرك في مرحلة متأخرة بأن الخيرة؛
هي أن يدفع الله عنك جبل كان سيهدم على بغتة،
أن يدفع الله عنك بناءً كان سينتفض على غفله.
يملأ علينا الله الأرض ويضيقها
ثم يبسطها ويغنيها لنا لاحقاً، وكل ذلك لحكمة!

شوق راشد خليفة إبراهيم السويدي
كاتبة إماراتية ، صدر لها رواية "استغفرتك ذنباً وتبت منك"

Rapp Magazine Aug 18.indd 34 9/24/18 10:29 AM

عادات ضد النجاح :

7 عادات تجنبها لضمان النجاح في حياتك الكسل - اليأس- لوم الآخرين- الإهمال-التسرع - الصلابة- التشبع - الكســل

حسام محمد
مدير دعوى محكمة التمييز

أول العادات التي تضاد النجاح التي تفعلها هي الكسل، فالكسل مرض خطير يصيب البشر. وهو عبارة عن أن يكون الشخص غير قادر على فعل أبسط الأشياء لنفسه، فيعيش إما عالة على الآخرين، إما يعيش حياة مهينة ومزرية. وفي كلا الحالتين سيؤدي به هذا إلى أنه سيشعر بالضعف وقلة الحيلة وسيتحول إلى شخصية انهزامية مع الوقت. وبعد ذلك سيصاب بالاكتئاب لأنه يشعر أنه غير قادر على فعل شيء وأنه شخص فاشل وأنه شخص ليس لديه هدف في هذه الحياة. وحتى لو كان لديه هدف فهو يتكاسل عن أداء الأشياء المفروضة عليه ليصل إلى النجاح فيما يريد. ومشكلة الكسل أنه مثل كل العادات التي تعمل ضد النجاح عندما تتركه مدة طويلة يصبح إدمان وأسلوب حياة وعلاجه يصبح أصعب مع كل وقت. يتكاسل فيه الشخص أكثر عن فعل الأشياء المفروض أن يفعلها. أيضاً هناك مشكلة أخرى في عادة الكسل وهي أن الشخص الكسول يصبح حرفياً مكروه من الجميع، لأنه غير نشيط ولا يفعل شيء لأحد ويكون في عيون الناس ليس سوى شخص تافه لا ينفعهم بشيء. كل هذا يتراكم في نفسية الشخص ليصل في الأخير إلى نقطة أنه لا ينفع لشيء على الإطلاق، ومن ثم لن ينجح أبدًا.

اليــأس

أخطر عادة تجدها ضمن العادات السيئة تكون اليأس. لأن اليأس يضرب الإرادة نفسها، يقتل الحافز، ولا يجعل التفاؤل له مكان في حياتك. بل تجد نفسك تحولت إلى شخص ضعيف، غير واثق من نفسك، وتخاف من المواجهة دائماً. ومن ثم تبدأ في الانهيار النفسي والعملي، وكل هذا بسبب فكرة اليأس. فاليأس لو اعتدت عليه ستصير إنسان سلبي جدًا فوق ما تتخيل، ببساطة لأن اليأس سيكون هو أول حاجز تواجهه داخلك، وأي صعوبات تواجهها في حياتك ستكون مضاعفة بسبب فكرة اليأس التي تغزوك. فتصير شخص جبان، لا يقوى على فعل الأشياء الصعبة، وهذا هو أكبر خطأ في طريق النجاح. لأن طريق النجاح يحتاج الشخص المغامر والمثابر، الذي عندما يفشل في مرة يقوم ويتعلم من خطأه. ولكن اليأس يمنع الإنسان من التعلم من أخطائه بل يسجنه داخل أخطائه حتى يصير أسير داخل عقدة من الضعف وصغر النفس. اليأس خيانة كما يقولون، فأنت عندما تتخلى عن أحلامك فأنت تخون نفسك ولا تخون شخص أخر. ولذلك حاول أن تفهم قيمة اليأس كونه يعد من أهم العادات السيئة.

لوم الآخرين

هذه العادة رديئة جداً ومن أهم عادات ضد النجاح التي يجب أن تتجنبها. ليس فقط لأن تأثيرها على نجاحك كبير، بل لأن تأثير هذه العادة ينتقل ويستشري مثل النار في الهشيم بين كل اللذين يحيطون بك. ولذلك لابد أن تأخذ حذرك حتى لا تفاجئ أخيرًا أن كل ما اكتسبته من الآخرين هو لوم وكراهية. المشكلة الكبرى أن لوم الآخرين يجعلك أعمى عن أخطائك ولا تعلم ماذا تفعل، فقط أنت ترى السيئ في الآخرين، وأي فشل تتعرض له، تكون نفسك غير مسئولة عنه. في حين أنه لا يوجد شخص لا يخطئ أبداً، ولكن المشكلة هي أن الشخص الذي يلوم الآخرين على فشله غالباً هو شخص فاشل بالفعل ولن يرى أي نجاح في

Rapp Magazine Aug 18.indd 35 9/24/18 10:29 AM

حياته. بل وسيخسر أصدقائه وكل من يحاولون أن يساعدوه أن يحسن من نفسه لمجرد أنه لا يرى نفسه على خطأ، بل هو دائماً على صواب والآخرين هم الذين يخطئون.

الإهمـــــال

يجب أن يعرف الجميع أن الإهمال هو كارثة على أي شخص في طريق النجاح. ولو صار عادة في حياتك، فهو إذًا عادة من ضمن عادات ضد النجاح كثيرة جدًا. ولذلك يجب أن تنتبه لفكرة الإهمال لأن أغلبية الناس يعانون من هذا الموضوع ولا يعرفون قيمة تأثيره على طريق النجاح. حيث أن الشخص الناجح غالبًا، يكون لديه نظام لشيء في حياته، فلو كنت شخص مهمل وغير مبالي بأي نظام إذًا أنت ستعاني في حياتك. ببساطة لأن كل شيء في هذا العالم يعمل بنظام، ولو أنت أهملت النظام إذًا أنت تمشي ضد الطبيعة وضد العالم. وربما هذا يكون جيد في حدود معينة مثل الابداع في رسمة أو كتابة قصة، أو عمل فيلم سينمائي بطريقة جديدة. ولكن ما أتكلم عنه ليس هذا النوع من العشوائية، بل أتكلم عن العشوائية في التعامل مع الحياة نفسها، حتى يصل الشخص إلى أنه لا يحترم أي شخص أو عمل أو شيء. بل هو يهمل الكل دون احترام أو تقدير أو إبداء نية العمل الجاد.

التســـــرع

هذه مشكلة كبيرة وعادة كثير ما نجدها في بعض الناس وهي التسرع فيما يفعلون وفيما يفهمون وفيما يقولون. التسرع شيء سيء جدًا ولا يجب عليك عزيزي القارئ أن تقع في هذا الفخ أكثر من مرة. بل يجب عليك إذا تسرعت في شيء وخسرت جولة بسبب التسرع أن تفهم أن في المرة التالية يجب عليك أن تكون صبور. وسلبية التسرع الأساسية كعادة من عادات ضد النجاح هي عدم إعمال العقل بالصورة المناسبة. ولذلك غالباً النتائج التي تكون متوقعها تكون مختلفة تماماً للواقع. وهذا بسبب أن الذي كان في عقلك وأنت تأخذ قرارك كان قرار سريع غير مدروس. ومن هنا نجد أن التسرع من بضع عادات ضد النجاح التي تكون سببًا، ليس فقط في عدم النجاح، بل سببًا في السقوط والتراجع. حيث إن القرارات المتسرعة في أي شيء غالباً تكون هوائية وليست عملية.

الصلابـــــة

هناك عادات سيئة جداً من عادات ضد النجاح ، هذا عددها، ولكن هذه العادة خصيصاً تؤثر بطريقة مباشرة على صاحبها بالسوء. حيث إن الصلابة وعدم المرونة يجعل أي شخص غير مرغوب به في المكان الذي يعمل به. فلا يجب أن تكون آلة أو موتور، بل أنت إنسان طبيعي يجب عليك أن تفهم هذا ببساطة. يجب أن تعمل بروح العمل وليس بقوانين العمل. فمثلاً لو كنت طبيب وأتى لك شخص يحتاج إلى العلاج في المشفى ولكن ليس معه نقود، فهل ستدع الرجل يخرج خارجًا ويموت بسبب أن قانون المستشفى يقول إنه لا يحق لغير القادرين العلاج! بل يجب عليك فورًا أن تفعل اللازم كطبيب وتأخذ إجراءاتك ومن ثم تطمئن على صحة الرجل، وبعد ذلك يأتي دور القانون. وهنا أنا لا أقول لك اكسر القانون، ولكني أقول لك أنك إنسان وليس آلة. ولذلك يجب أحياناً أن ترتجل في حلول عملك ولا تجعل الأمر ميكانيكي. حتى تنجح في حياتك يجب أن تتفاهم مع الجميع بطريقة الجميع. فمثلاً لا يجب أن يكون لك أسلوب سيء مع العاملين معك في عملك وتقول في الأخير، أن هذه هي شخصيتك وليس على أحد أن يقبلك. فببساطة الأمر لا يمشي هكذا، بل الأمر يمشي أنك يجب أن تضحك ولو كنت هادئ فعلى الأقل يجب أن تتواصل مع الآخرين، يجب أن تعامل الزبائن أو المواطنين بطريقة ليست صلبة. لأنك لو كنت تاجر فالصلابة ستكون من أكثر الأشياء التي ستؤذي بها نفسك. ببساطة لأنك تحتاج أن تجعل الزبائن تأتي إلى محلك وهذا لا يحدث سوى بأن تكون شخص مرن يعرف كيفية التعامل مع كل النوعيات والأشخاص.

التشبع

هو أخر عادة من 9 عادات ضد النجاح. حيث أن هذه الفكرة يكون أساسها هو أن الشخص يكتفي ولا يعود يريد أن يتعلم المزيد، ويرى في ذاته أنه وصل لأقصى حد يستطيع أن يصل له. ولو كنت تعلم الحقيقة فهذه الضربة هي أكبر ضربة من الممكن أن يوجهها الإنسان إلى نفسه. حيث أن هذه الفكرة تعتمد جدياً على الكبرياء، وكما قلنا إن هذه الحياة لا تتوقف، بل إن كل ما يجري حولنا هو في تطور مستمر، سواء فهم الشخص ذلك أم لا. فلو تشبع بحد معين من بذل المجهود وتوقف عن تطوير ذاته سيكون مصيره الأخير في المؤخرة. لأن الآخرين، ومهما كان المجال، سيتطورون ويلحقون بأي شخص ظن أنه وصل لمرحلة التشبع. أخيراً عزيزي القارئ هناك عادات ضد النجاح كثيرة جداً، ولكننا هنا تركنا لك أهم 9 عادات ضد النجاح والحلول المتاحة لهم لتوفير الكثير عليك. وأنت تقرر إما تتحول إلى شخص ناجح وتطور من نفسك، أو تظل على عاداتك القديمة وتظل في مكانك القديم نفسه.

Rapp Magazine Aug 18.indd 36 9/24/18 10:29 AM

إسماعيل علي المالكي الحرمي
منسق مجلس شباب النيابة العامة برأس الخيمة

مجلس شباب النيابة العامة في رأس الخيمة

م إطلاق مجلس شباب النيابة العامة في رأس الخيمة كمجلس مؤسسي للشباب من بين ثمان مجالس مؤسسية معتمدة في وزارة الشباب، جاء الإطلاق بتوجيهات من سعادة المستشار حسن محيمد النائب العام لإمارة رأس الخيمة امتثالاً لرؤية قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة في تمكين الشباب الإماراتي ليصبح نموذجاً في قيادة شباب العالم في كافة تالمجالات، وأتت توجيهات القيادة الرشيدة بتشكيل مجلس الشباب في دولة الإمارات لدعم مسيرتها كرائدة في الابتكار الحكومي والأخذ بالاعتبار لكافة استفسارات الشباب والعمل على تذليل التحديات التي تواجه الشباب الإماراتي الطموح.

ويعمل مجلس شباب النيابة العامة في رأس الخيمة كذراع تمثيلي للشباب في دائرة النيابة العامة في رأس الخيمة، ويهدف إلى تفعيل دور الشباب والاستماع إلى أصواتهم وتسخير مواهبهم في خدمة الدائرة ورؤية دولة الإمارات العربية المتحدة والأجندة الوطنية للشباب من خلال تنفيذ برامج وسياسات وخطط المجلس.

حيث نفذ مجلس شباب النيابة العامة في رأس الخيمة عدة حلقات نقاشية تناولت مواضيع عدة، أبرزها: مبادرات عام زايد وكيف يتم تطوير موهبة القراءة لدى موظفي النيابة العامة. ويسعى المجلس من خلال تلك الحلقات النقاشية إلى تعزيز دور التواصل بين الشباب في الدائرة و التقرب منهم للتعرف على كافة التحديات التي تواجه الشباب والعمل على تذليلها. كما أنها تساهم أيضا إلى اكتشاف المواهب والمهارات لتطويرها وتسخيرها لخدمة الدائرة والدولة.

ويهدف مجلس شباب النيابة العامة في رأس الخيمة إلى تحقيق كافة إمكانات وطاقات الشباب واستثمارها في اتخاذهم الدور الريادي في صنع القرار والتعلم والنمو، بما يتناسب مع التطورات العالمية من خلال مبادرات ومشاريع سيقوم المجلس بتنفيذها بالتعاون مع وزارة الشباب ومجلس الشباب في إمارة رأس الخيمة على تنفيذ الأجندة الوطنية الشبابية 2021، بأيدي شباب يحملون طاقات ومهارات لا محدودة.

Rapp Magazine Aug 18.indd 37 9/24/18 10:29 AM

دائرة النيابة العامة

Public Prosecution Department

P.O. Box : 10, Ras Al Khaimah, UAE www.rakpp.rak.ae info@ rakpp.rak.ae Rakpp_1

Rapp Magazine Aug 18.indd 38 9/24/18 10:29 AM